الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

قسم: العلوم التجارية.

رقم:

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

فرع: العلوم التجارية .

تخصص: بنوك .

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبتان: هبوب بسمة

- رباحي سعاد

تحت عنوان

آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القروض

دراسة حالة بنك التنمية المحلية- وكالة برج بوعريريج-

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ(ة)	جامعة محمد بوضياف	رئيســـا
د . بدار عاشور	جامعة محمد بوضياف	مشرفا و مقررا
اسم ولقب الاستاذ (ة)	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية :2017/2016

شكر وعرفان

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين

القائل في محكم التنزيل ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافاتموه"

نتوجه بكل عبارات الشكر والتقدير والامتنان لأستاذنا المشرف الدكتور: بدار عاشور الذي كان له الفضل الكبير في قيام هذا البحث، وبعثه إلى الوجود بإرشاده وتوجيهه ومتابعته وتقويمه، وسأل المولى عز وجل أن يجازيه عنا خير الجزاء.

والى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا أتطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة ولدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والى معنى الحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة (عقيلة)

إلى من احمل اسمه، إلى من علمني العطاء دون انتظار بكل افتخار أرجو من الله إن يمد في عمرك لترى الثمار بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوما اهتدي بها اليوم والغد والى الآبد والدي العزيز (الطيب)

إلى الوجه المفعم بالبراءة، ولمحبتك ازدهرت أيامي وتفتحت براعم الغد ابن أختي (إبراهيم)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة، إلى رياحين حياتي إخوتي (عزيزة، محمد)

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل رفيقات الدرب إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي، إلى من تميزوا بالوفاء والعطاء، إلى ينابيع الصدق الصافي، إلى من معهم سعدت برفقتهمبدروب الحياة الحلوة.

سعاد

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا أتطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة ولدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والى معنى الحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسمجراحي، إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة (وريدة)

إلى من احمل اسمه، إلى من علمني العطاء دون انتظار بكل افتخار أرجو من الله إن يمد في عمرك لترى الثمار بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوما اهتدي بها اليوم والغد والى الآبد والدي العزيز (رابح)

إلى الوجه المفعم بالبراءة، ولمحبتك ازدهرت أيامي وتفتحت براعم الغد أختي (خولة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة، إلى رياحين حياتي إخوتي (هشام،جلال،سمية)

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل رفيقات الدرب،إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي، إلى من تميزن بالوفاء والعطاء، إلى ينابيع الصدق الصافي،إلى من معهم سعدت برفقتهمبدروب الحياة الحلوة.

بسمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداءات	
فهرس المحتويات	
قائمةالجداول والأشكال	
مقدمة	أ- ج
الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الماهية، عموميات حول تمويلها	
تمهيد:	5
المبحث الأول: مدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسط وخصائصها	6
المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
المطلب الثالث: أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني	12
المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المصادر، الآليات، المعوقات	18
المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المطلب الثاني: آليات صيغ وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
المطلب الثالث: معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
خلاصةالفصل	28
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة – برج بوعريريج –	
تمهيد:	30
المبحث الأول: ماهية بنك التنمية المحلية على المستوى الوطني ووكالة برج بوعريريج	31

المطلب الأول: مفهوم بنك التنمية المحلية وهيكله التنظيمي(على المستوى الوطني)	31
المطلب الثاني:مفهوم بنك التنمية المحلية لبرج بوعريريج	35
المطلب الثالث: أقسام بنك التنمية المحلية	36
المبحث الثاني: دراسة أثر القروض الممنوح على الأداءالمالي للمؤسسة	41
المطلب الأول: الوضعية المالية للفترة 2011-2012.	41
المطلب الثاني: تحليل الميزانيات لفترة بعد القرض (2013-2014)	48
المطلب الثالث: تقييم عملية التمويل للفترتين (قبل و بعد القرض)	54
خلاصةالفصل:	56
خاتمة	58
قائمة المراجع	60
الملاحق	64

فهرس الجداول

والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	الجداول	الصفحة
1-1	نسبة إعداد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي	13
2-1	نسبة اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي اليد العاملة	14
3-1	نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صادرات الصناعة التحويلية في الدول العربية.	15
1-2	الميزانية المالية لسنة 2011	41
2-2	الميزانية المختصرة لسنة 2011	42
3-2	الميزانية المالية لسنة 2012	43
4-2	الميزانية المختصرة لسنة 2012	44
5-2	رؤوس الأموال العاملة	45
6-2	نسب التمويل	47
7-2	الميزانية المالية لسنة 2013	48
8-2	الميزانية المختصرة لسنة 2013	49
9-2	الميزانية المالية لسنة 2014	50
10-2	الميزانية المختصرة لسنة 2014	51
11-2	رؤوس الأموال العاملة	52
12-2	النتائج	54

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	34
02	الميزانية المختصرة لسنة 2011	42
03	الميزانية المختصرة لسنة 2012	44
04	الميزانية المختصرة لسنة 2013	49
05	الميزانية المختصرة لسنة 2014	51

مقدمة

مقدمة:

تزداد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية بالنظر إلى الدور الذي تلعبه سواء على مستوى المؤسسة من حيث قيام وحدة اقتصادية بإشباع حاجات صاحبها من العمالة وتوظيف رأس المال أو على المستوى الكلي والمساهمة في خلق مناصب شغل وغيرها، فقد أصبحت هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل القاعدة الرئيسية التي تنبثق منها المؤسسات الكبرى، وتلعب البنوك دورا جوهريا في دعم هذه المؤسسات.

فمن المعلوم أن البنوك تعتبر المحرك و ذلك من خلال دورها كوسيط مالي يساهم في تمويل المشاريع، إلا أن نمو هذه المؤسسات و ارتفاع عددها يظل مرتبط بمدى تجاوزها لمشكلة التمويل التي تظل المحدد الأساسي لقراراتها المتعلقة بالاستثمار و حتى صحتها المالية و قدراتها التنافسية، و لجذب هذا النوع من المؤسسات كان من الضروري تغيير أساليب التسيير التقليدية للبنوك إلى أساليب أكثر حداثة، هذا ما يخلق تنافس البنوك على تخفيف إجراءات التمويل و منح تسهيلات أكبر للمستثمرين مما نتج عنه ارتفاع ملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة قصيرة من الزمن.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم القروض البنكية في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

و من خلال هذه الإشكالية تبرز لنا التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المعوقات و المشاكل التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- ما هي آليات و أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- ما هو دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني؟

الفرضيات:

لإجابة على الإشكالية الرئيسية تندرج لدينا الفرضية التالية:

تساهم القروض البنكية بشكل كبير في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لتنوع مصادر التمويل الأمر الذي يجعل لهذه المؤسسات مصدرا تمويليا يتناسب و خصائصها المالية.

أما الفرضيات الفرعية فتتمثل في:

- توجد العديد من المعوقات و المشاكل التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمنها ما تواجهه البنوك في توفير التمويل و كذلك ما يعترض سير النشار التمويلي للمؤسسات.
- تعدد و تنوعت أساليب و آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فمنها الأساليب التقليدية و منها الحديثة.
- للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور كبير و أثر فعال في الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

- التعرف على واقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- معرفة المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- التعرف على خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لكونها أصبحت القاعدة الرئيسية التي تنبثق منها المؤسسات الكبرى.
- معرفة مختلف الآليات المعتمدة من طرف البنوك لتمويل هذا النوع من المؤسسات

أهمية الدراسة:

- إبراز المكانة التي تحتلها المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في إطار السياسات الاقتصادية.
- تقييم مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- بيان الدور الذي تلعبه البنوك كعامل مهم في نشوء هذه المؤسسات.

- إبراز أهمية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار الموضوع:

- علاقة الموضوع بالتخصص الذي ندرسه.
- محاولة الوعي لاكتشاف و زيادة فهم دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الوقوف على حقيقة وجوهر مشاكل التمويل التي يعيق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المنهج المستخدم:

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل و التدقيق و تسليط الضوء على مكوناته اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الموضوع أما الجانب التطبيقي قمنا بدراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL وكالة برج بوعريريج.

تقسيمات البحث:

و لكي تكون إجابتنا منطقية على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية و كذا اختبار الفرضيات التي انطلقنا منها في بحثنا ثم تقسيم الموضوع إلى جانب نظري و جانب تطبيقي.

الجانب النظري بعنوان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: الماهية، عموميات حول تمويلها حيث، ينقسم بدوره إلى مبحثين الأول بعنوان مدخل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطةو بالنسبة للمبحث الثاني فقد كان بعنوان تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: المصادر، الآليات، المعوقات، و بعدها انتقلنا إلى الجانب التطبيقي و هو دراسة حالة في بنك التنمية المحلية لوكالة برج بوعريريج حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين: تكلمنا في المبحث الأول عن ماهية بنك التنمية المحلية على المستوى الوطني ووكالة برج بوعريريج أما المبحث الثاني فهو دراسة أثر القروض الممنوحة على الأداء المالي للمؤسسة.

الفصل الأول

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الماهية، عموميات حول تمويلها

تمهيد:

إن التحولات المتجددة في العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية وتداعياتها على الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية عموما تستدعي ضرورة تطوير المنظومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتقليل من الانعكاسات السلبية وتعظيم الإيجابيات التي تضمن توازن المصالح الاقتصادية.

فتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد أي دولة فهي لا تقدم فرصا للتوظيف فقط بل مصدرا للدخل ودافعا رئيسيا للمزيد من الابتكارات وبالتالي أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصاد وقد أتى هذا الفصل للتعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك التمويل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المصادر، الآليات، المعوقات

المبحث الأول: مدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا للظروف الاقتصادية الحالية انتشرت وتوسعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصبحت تعتبر الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية وساهمت في توسيع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات.

وسنعرض في هذا المبحث التعاريف المختلفة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وكذلك أنواعها وأهميتها ودورها في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسط وخصائصها

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

من المعروف أن إعطاء تعريف لأي متغير أو تحديد أبعاد ظاهرة ما يبقى خاضعا للظروف والبيئة التي تظهر وتتطور فيها هذه الظاهرة، لذا فإن إعطاء تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا خاضعا لعوامل البيئة التي تنشأ فيها هذه المؤسسات وخاصة البيئة الاقتصادية، لذا قد تم وضع العديد من المعايير منها ما هو كمي ومنها ما هو معنوي للوصول إلى تعريف شامل لهذا النوع من المؤسسات.

1. 1. المعايير الكمية: من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

أ. **معيار رأس المال:** يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية، إلا أنه يبقى مختلف من دولة إلى أخرى، فمثلا يحدد سقف رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت بـ 600.000 دولار أمريكي في حين يتراوح بين 35.000-20.000 دولار في بعض الدول الآسيوية كالصين، الهند، الفلبين، وكوريا ويصل إلى حدود 70.000 دولار في الدول المتقدمة.

ب. **معيار حجم الموجودات:** أي ما تملكه المؤسسة من أصول ثابتة.

[1] عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آليات لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2013، ص 13.

ج. **معيار رقم الأعمال:** يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إلا أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ذلك أن كبر حجم مبيعات المؤسسة أوارتفاع رقم أعمالها قد يكون مرده إلى ارتفاع الأسعار وليس لعدد الوحدات المباعة (رقم الأعمال = عدد الوحدات المباعة× السعر) وبما أن السعر عادة ما تحدده قوى خارجية عن المؤسسة يبقى تحقيق أرقام كبيرة كذلك بفعل قوى خارجة عن المؤسسة لذا يتجه المحللون إلى رقم المبيعات القياسي أي يأخذ بعين الاعتبار التغير في الأسعار عوضا عن رقم الأعمال الاسمي.

د. **معيار العمالة:** من أكثر المعايير استعمالا وذلك:

- بساطة الاستخدام والتطبيق.
- سهولة الحصول على المعلومة.
- الثبات النسبي.

غير أنه هو الآخر يبقى مختلف من دولة إلى أخرى، فمثلا في الدول الصناعية فإن المؤسسة الصغيرة تضم 500 عامل أو حتى أقل.

هـ. **معيار رأس المال:** هذه الأخيرة جاء للمزج بين معيار العمل ورأس المال لتفادي النقص الذي يمكن أن يسببه كل من المعيارين لذا فهو يعتبر معيار مزدوج.

معاير معامل رأس المال يعبر عن الحجم من رأس المال (كمية الاستثمار) اللازمة لتوظيف وحدة واحدة من العمل.

م ر م = رأس المال الثابت / عدد العمال، عادة ما يكون هذا المعامل منخفض في الأنشطة الخدمية أو التجارية ويكون أكثر ارتفاعا في الأنشطة الصناعية.

من جملة المعايير الكمية المذكورة نخلص إلى أنه من الصعب التصنيف وفق هذه المعايير وذلك لاختلافاتها الكبيرة من بلد إلى آخر وكذا خضوعها لبعض المتغيرات، ومع هذا فإننا نجد أن معيار عدد العمال يبقى المعيار الأكثر شيوعا والأكثر استعمالا.[1]

1. 2. المعايير النوعية:

أ. **قيمة المبيعات:** هناك من يصنف هذا المعيار ضمن المعايير النوعية غير أنه كمي في قياسه ولكن نوعي في مدلوله، ذلك أن قيمة المبيعات وحجمها دائما يتحدد حسب السوق وكذا نوعية المنتج.

[1] عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص 15.

وفي هذا المجال هنالك من يعتبر أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتوجه دائما إلى السوق المحلية وبطريقة مباشرة أي أنها لها علاقات مباشرة بزبائنها.

ب. **المعيار القانوني:** يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره وحجمه، فعادة ما تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل المشاريع العائلية (شركات أشخاص) والشركات التضامنية أو الوكالات أو الشركات التوصية بأسهم ولكن عادة ما تكون في شركة ذات أسهم.

ج. **معيار الإدارة (التنظيم):** وتصنف المؤسسة إلى المؤسسة صغيرة أو متوسطة حسب هذا المعيار إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة.
- قلة عدد مالكي رأس المال.
- ضيق نطاق العمل.
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

د. **معيار الاستقلالية:** المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي تكون مستقلة أي أنها تملك على الأقل 50% من رأس مالها، ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك.

هـ. **المعيار التكنولوجي:** حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى.[1]

2. التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.2- تعريف الاتحاد الأوروبي:[2]

هناك دراسات أثبتت اختلاف المعايير المستخدمة حتى في البلدان الأوروبية ومن هنا تكمن صعوبة توحيد تعريف لهذا النوع من المؤسسات في أوروبا، الشيء الذي دفع دول الاتحاد سنة 1992 إلى تكوين مجمع خاص بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

[1] المرجع نفسه، ص 16.

[2] اسماعيل شعباني، ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28، ماي 2003، ص 4.

وتوصلت هذه اللجنة الأوروبية في النهاية إلى دعم الدراسات التي من شأنها إيجاد معايير قريبة من بعضها لجمع الرؤية.

وأقر المجمع الأوروبي بعدم وجود أي تعريف علمي، حتى تلك التي تستخدم معايير مادية تعدد العمال مثلا، فحسب المجمع يمكن تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- المؤسسات الصغيرة جدا يتراوح عدد عمالها من 0 إلى 9.
- المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 99.
- المؤسسات المتوسطة من 100 إلى 499.

2.2- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:[1]

تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية معيار واحد بالنسبة لكل قطاع فإما أن يستخدم معيار عدد العمال، أو معيار إجمالي رقم الأعمال السنوي حيث يستخدم في قطاعي الصناعة وتجارة الجملة معيار عدد العمال، وتعد من خلاله مؤسسة صغيرة كل مؤسسة تضم أقل من 500 عامل أما قطاع تجارة التجزئة الخدمات والبناء فيستخدم معيار رقم الأعمال السنوي.

3.2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:[2]

أخذت الجزائر بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعرفت بأنها تلك التي تشغل من عامل إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار وتتجاوز حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

كما عرفت بأنها تلك التي توظف بين 50 إلى 250 عامل ويكون رقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري، أو تكون إجمالي حصيلتها السنوية ما بين 100 مليون و500 مليون دينار جزائري.

---

[1] ياسين العايب، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 165.

[2] صالح صالحي، مصادر و أساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة و المتوسطة في إطار نظام المشاركة، دورة تدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة ومن أهم هذه الصفات يمكن أن نذكر ما يلي:

- سهلة الإنشاء بسبب عدم تعقد إجراءات التأسيس وقصرها وكذا قلة تكاليف هذا التأسيس.
- عادة ما تكون مشروع فردي أو شركة أشخاص لذلك نجدها قليلة العدد في شركات الأموال.
- تنشط في مجالات الأقل مخاطر.
- المرونة التنظيمية والإدارية ما يجعلها سهلة التكاليف مع المحيط الداخلي والخارجي.
- القدرة على الإيداع لكونها قريبة من الزبون وتحاول تلبية رغباته من خلال تقديم منتجات جديدة توافق هذه الرغبات.
- الانتشار الجغرافي مما يؤدي إلى مساهمتها في تحقيق التوازن الجهوي.
- تنشط أكثر في قطاع الخدمات.
- مساهمتها في التنمية الإقليمية بانتشارها في جميع الوطن.
- خصائص تنظيمية منها:

- التداخل الوظيفي إذ عادة ما تسند الوظائف الأساسية للمدير الذي قد يقوم بها في اليوم الواحد بالإضافة إلى إمكانية أن يقوم العامل بأكثر من عمل.
- نظام معلومات بسيط وقليل الهيكلة مما يسمح بسرعة نقل المعلومات والقرارات.
- غياب استراتيجية طويلة المدى نظرا للاهتمام بالمدى القصير وفي حالة وجودها فهي ضمنية غير مجسدة في سياسات وخطط فتظهر في سلوكيات وقتية كردود أفعال.

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عاملين أساسين عما:

- حسب طبيعة المنتوج.
- حسب توجه هذه المؤسسات.

---

[1] عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص 212.

[2] سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص ص 12-13.

1. **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتوج:**

وتصنف على أساس هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام:

1. 1. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية:** يتمثل نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل المنتجات الغذائية والملابس والنسيج الجلدية والتبغ وبعض المنتجات الكيميائية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية وتدخل هذه المنتجات ضمن الصناعات التالية:

- الصناعة الغذائية، الصناعات الفلاحية، صناعة النسيج والجلد، صناعة الورق وأنواعه.

ويتركز هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المؤسسات صغيرة ومتوسطة بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على المواد الأولية متفرقة المصادر وبعض الصناعات الأخر كصناعة الجلود والأحذية مثلا وتعتمد فيها المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.

1. 2. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطية:** وتتمثل كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الصناعات التالية:

- الصناعة الميكانيكية والكهربائية.
- الصناعة الكيميائية والبلاستيكية.
- صناعة مواد البناء.
- المحاجر والمناجم.

1. 3. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:** إن صناعة سلع التجهيز تتطلب تكنولوجيا مركبة ويد عاملة مؤهلة ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة وهذا ما يجعل مجال تدخل هذا النوع من المؤسسات ضعيف حيث أن يشمل بعض الفروع البسيطة فقط وهذا خاصة في البلدان الصناعية أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات بتصليح وتركيب الآلات والمعدات خاصة وسائل النقل (السيارات، العربات، والمعدات والآلات الفلاحية وغيرها) فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقا من استيراد أجزاء للمنتوج النهائي (قطع غيار) وإنتاج بعضها ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتوج النهائي.

2. **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجه هذه المؤسسات:**

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس هذا المعيار إلى ما يلي:

2. 1. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية أو المهن التقليدي والحرفية:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية أو المهن الحرفية باعتمادها على أدوات يدوية بسيطة وعدد قليل من التجهيزات في تنفيذ عملها حيث أنها موجهة لتغطية الطلبات اليومية فهي إما لإنتاج المواد كالورق والجلد أو إنتاج خدمات أو صناعة تقليدية فنية، كما أنها تستهدف بما تنتج مؤسسات صغيرة ومتوسطة أخرى ترتبط معها بشك تعاقد تجاري.

إن هذا الصنف من المؤسسات يكون مرتبط بالمؤسسات الصناعية الكبرى ضمن أحد الأشكال:

- إما فرع من فروعها يقوم هذا الفرع بوظيفة تكميلية للمنتوج القادم من المؤسسات الكبرى ويوجه مباشرة إلى المستهلك النهائي وهنا لا يمكن تصنيفها على أنها مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلا إذا كانت تتمتع بالاستقلالية.
- وإما مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل في مجال المقاولة فنجد مثلا شركة جنرال موتورز تتعامل مع أكثر من 30.000 مؤسسة صغيرة وشركة رونو الفرنسية تتعامل مع أكثر من 50.000 مؤسسة صغيرة وكذلك بالنسبة للشركات اليابانية والكورية، فهي تعتبر كمورد للمؤسسات الصناعية الكبيرة.[1]

المطلب الثالث: أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

الفرع الأول: أهميتها[2]

1. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وفعالا في اقتصاديات البلدان سواء منها المتقدمة أو النامية فهي تساهم في الدخل الوطني بالإضافة إلى مساهمتها في القضاء على مشكل البطالة الذي يتفاقم يوما بعد يوم.

[1] سليمة غدير أحمد، المرجع السابق، ص ص 13-14.

[2]

1-1 الأهمية النسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي: لقد ارتأينا أن نأخذ نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية نظرا لتشابه اقتصاديات كما أن هذا النوع من المؤسسات يمثل نسبة ليست بالقليلة إلى إجمالي الصناعة والجدول الموالي يوضح هذا:

الجدول رقم (1-1): نسبة إعداد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الصناعة في الدول العربية 1995.

الدولة	النسبة بالمائة
قطر	88.8
البحرين	81.2
المغرب	80.6
الكويت	80.5
لبنان	78.5
الأردن	77.8
تونس	76.6
سوريا	76.4
مصر	71.6
اليمن	70.6
العراق	67
السعودية	66
الإمارات	55.9
الجزائر	55.6
فلسطين	48.5
عمان	44.6
لبنان	29.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين 1998.

نلاحظ أن نسب المؤسسات صغيرة ومتوسطة تتفاوت من دولة إلى أخرى فنجدها في قطر تمثل 88.8% من إجمالي الصناعة وفي الجزائر 55.6% في حين تمثل 29.3% في ليبيا ويرجع هذا

الاختلاف في النسب إلى تبنيها لاقتصاد السوق في فترات مختلفة فبعض الدول كانت سباقة لذلك مثل مصر، قطر، والأخرى التحقت مؤخرا مثل الجزائر، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن القيمة المضافة لهذه المؤسسات ارتفعت في كافة الدول العربية من 26 مليار دولار عام 1980 إلى 40 مليار دولار عام 1990 لتصل لحوالي 53.7 مليار دولار عام 1993، كما زادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 6.2% سنة 1980 إلى 10.6% سنة 1993.

1. 2. **المساهمة في توظيف العمالة:** يوفر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصا عديدة للعمل فهي أداة فعالة للقضاء على مشكل البطالة في الدول النامية أو المتقدمة والجدول الموالي يوضح هذا.

الجدول رقم (1-2): نسبة اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي اليد العاملة

البلدان	النسبة بالمائة
المغرب	74.3
تونس	71.1
مصر	54.4
السعودية	38.4
ألمانيا	65.7
الولايات المتحدة الأمريكية	53.7
الدانمارك	77.8
بلجيكا	72
فرنسا	69

المصدر: بالنسبة للدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين 1998.

أما بالنسبة للدولة المتقدمة: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذا النوع من المؤسسات يعتبر مصدرا هاما لتوفير مناصب الشغل للعديد من البلدان المتقدمة منها أو النامية.[1]

1. 3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التصدير: يعتبر التصدير أحد الوسائل الهامة لضبط ميزان المدفوعات الدول وتوفير العملة الأجنبية ونظرا لارتفاع عدد المؤسسات

[1] المرجع نفسه، ص ص 16-17.

الصغيرة والمتوسطة في معظم بلدان العالم الآن، فإنها لا بد أن تلعب دورا هاما في عملية التصدير والجدول الموالي يوضح هذا.

الجدول رقم (1-3): نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صادرات الصناعة التحويلية في الدول العربية.

البلدان	النسبة بالمائة
تونس	77.3
سوريا	75.8
المغرب	74.1
الأردن	68.1
مصر	54.7
قطر	39.8
ليبيا	35
الجزائر	3.06
موريتانيا	31.6
عمان	21.9
الكويت	12.2
البحرين	8.2
السعودية	5.2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين 1998.

المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (1995-2000)

تبدو أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان مبشرة ولكن هذا لا يعني بالضرورة تقليل الاهتمام بتنميتها بل عكس ذلك، فعلى سبيل المثال نجد صادرات هذا النوع من المؤسسات في الجزائر بلغت 3.06% لسنة 1998 من مجموع الصادرات أي ما قيمته 294.99 مليون دولار، أما في

تونس بلغت النسبة 53.6% لسنة 2001 من مجموع الصادرات أي ما قيمته 4.4 مليار دينار تونس من مجموع 8.2 مليار دينار تونسي.

ونظرا لأهمية هذا القطاع في تنمية الصادرات سعت العديد من الدول إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدخول إلى الأسواق الخارجية وذلك عن طريق منح التسهيلات وحوافز أوعن طريق مساعدات مالية مباشرة من الدولة أو تقديم نصائح تجارية.[1]

الفرع الثاني: دورها في الاقتصاد الوطني

إن العمل التجاري الصغير والمتنقل هو المصدر التقليدي لنمو الاقتصاد المحلي والوطني ويوفر أكثر من 50% من مجموع الاستخدام الخاص وأكثر من 40% من الناتج القومي الإجمالي للسلع والخدمات، وقد بينت الدراسات أيضا أن معظم الوظائف الجديدة التي تخلق في هذه البلاد تأتي من الشركات التي تعتمد على كثافة رأس المال وعلى كل حال فإن الأعمال التجارية الصغيرة أكثر أهمية لاقتصادنا من الناحية الوظيفية وذلك لأسباب سنقوم بفحصها الآن:

- **ترابط الأعمال التجارية:** من الحقائق الأساسية للحياة الاقتصادية الحديثة ترابط جميع أنواع الأعمال التجارية فالعمل التجاري الحديث ليس وحدة قائمة بحد ذاته، وصاحب هذا العمل يتوجب عليه أن يشتري من المصالح التجارية الأخرى ويبيع إلى مصالح تجارية مختلفة وهذا يعني أن الفرصة متاحة للجميع.
- **المحافظة على استمرارية المنافسة:** المشروعات الصغيرة والكبيرة تتنافس فيما بينها أيضا في مجالات كثيرة أخرى ومن المهم أيضا المحافظة على المنافسة وعلى نظامنا الاقتصادي الحر والمستقل.
- **التجديد:** إن المشروعات الصغيرة التي يديرها أصحابها، تتعرض للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة، لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.

[1] سليمة غدير أحمد، المرجع السابق، ص ص 18-19.

- **رواج الامتيازات:** إن نظام الامتياز هو في الأساس سلسلة اختيارية أي سلسلة من تجار المشروعات المملوكة بشكل فردي، والامتياز في الحقيقة كان المنفذ للكثير من تجار الجملة والتجزئة المستقلين من المنافسة المتزايدة من قبل المؤسسات متعددة الفروع.
- **من البدايات الصغيرة:** إن كثيرا من مشروعات اليوم الصغيرة ستصبح مشروعات الغد الكبيرة.[1]

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب شغل وجلب الثروة وبإمكانها رفع التحديات التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الخارجية وهذا يدعم من الفضاءات الوسيطة.[2]

[1] عبد الغفار عبد السلام و آخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص ص9-15.

[2] مبارك بلالطة و آخرون، الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، 25-28 ماي 2003، ص 1.

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المصادر، الآليات، المعوقات

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل من أهم المشكلات التي تقف أمام تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي هذا الصدد سنتطرق إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام أصحاب هذه المؤسسات لتمويل إنشاء وتوسيع وتجديد مختلف استثماراتهم.

أولا: مصادر التمويل الداخلي

تتمثل مصادر التمويل الداخلي في العناصر التالية:

1. **المدخرات الشخصية:** يلجأ أصحاب المؤسسات إلى الاعتماد على مدخراتهم الشخصية في تمويل احتياجاتهم المالية وخصوصا أثناء المراحل الأولى من نشأة المؤسسة إذا من الصعب في كثير من الأحيان بل أصحاب تلك المؤسسات للحصول على مصادر التمويل الخارجي إضافة إلى رغبة أصحاب تلك المؤسسات في عدم اللجوء إلى تلك المصادر الخارجية للمحافظة على استقلاليتهم المالية.
2. **التمويل الذاتي:** يشمل التمويل الذاتي تلك الأرباح أو جزء منها والتي حققتها المؤسسة من مختلف نشاطاتها والتي تبقى لديها بصفة دائمة أو لفترة طويلة إضافة إلى الاهتلاكات والمؤونات المكونة لمواجهة تكاليف حوادث مرتبط وقوعها بالمستقبل، وبشكل عام يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل المستخدمة من طرف المؤسسات صغيرة والمتوسطة سواء من حيث تكاليفه أومن حيث تعبيره عن قدرة المؤسسة على تمويل نموها وهوما سيكسبها ثقة الأطراف الخارجية إلا أن ضعف هذا المصدر قد يمثل أحد العوائق أمام الحصول على القروض من المصادر الخارجية الأخرى.[1]

ثانيا: مصادر التمويل الخارجي

هناك العديد من مصادر التمويل الخارجي المتاحة أمام المؤسسات والتي نذكرها فيما يلي:

[1] عبد الحكيم عمران، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006، ص ص 13-14.

1. **الائتماني المصرفي:** يعتبر الائتمان المصرفي في هذا الصدد قروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المنشأة من البنوك ويأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري وذلك من حيث درجة اعتماد المنشأة إليه كمصدر لتمويل قصير الأجل ويتميز الائتمان المصرفي بأنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري في الحالات التي تفشل فيها المنشأة في الاستفادة من الخصم كما يعتبر مصدر لتمويل الأصول الدائمة للمنشآت التي تعاني صعوبات في تمويل تلك الأصول من مصادر قصيرة الأجل.[1]
2. **التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر:** يعتبر التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر من الأدوات التمويلية التي تساعد على دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقوم فكرة هذا التمويل على قيام مؤسسة رأس المال المخاطر بالمساهمة بنسبة معينة من قيمة الاستثمار دون لجوء المؤسسة إلى القروض البنكية أو مصادر أخرى وهوما يسمح باقتناء وسائل الاستثمار، وبالتالي هذا النوع من التمويل يقوم على فكرة المشاركة في الأرباح والخسائر وهوما يلائم منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]
3. **الائتمان التجاري:** يمكن تعريف الائتمان التجاري بأنه نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه المنشأة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة لسلع التي تتجر فيها أو تستخدمها في العلمية الصناعية تعتمد المنشآت على هذا المصدر في التمويل بدرجة أكبر من اعتمادها على الائتمان المصرفي وغيره من المصادر الأخرى قصيرة الأجل بل وقد يكون المصدر الوحيد قصير الأجل المتاح لبعض المنشآت.[3]
4. **التمويل غير الرسمي:** يشكل التمويل غير الرسمي أحد مصادر التمويل الخارجي لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نتيجة العراقيل التي يجدها أصحاب المؤسسات في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية (الفساد الإداري، البيروقراطية) أو نتيجة التحفظات الدينية في التعامل مع البنوك التجارية حيث خلصت بعض الدراسات الحديثة التي حاولت تقدير أهمية التمويل الرسمي كميا.

ويأخذ التمويل غير الرسمي العديد من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب، جمعيات تناوب الادخار، والائتمان وغيرها من الأشكال الأخرى.

---

[1] منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، طبعة رابعة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 533.

[2] عبد الحكيم عمران، المرجع السابق، ص 14.

[3] منير إبراهيم هندي، المرجع السابق، ص 532.

5. **التمويل عن طريق المؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** سعيا من الحكومات نحو ترقية وتنمية بعض القطاعات الاقتصادية، ومنها منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بإنشاء بعض المؤسسات والهيئات الحكومية لتقديم الدعم المالي والفني لهذه المؤسسات[1] للتقليل من حدة المشكلات المالية وذلك بتقديم القروض أو الإعانات المالية (قروض متوسطة أو طويلة الأجل مخفضة الفوائد، أو إعانات مالية، أو قروض بدون فوائد).
6. **التمويل عن طريق الجمعيات المهنية:** تقوم بعض الجمعيات المهنية بالمساهمة في تطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتقديم الخدمات الاستشارية والفنية والمساعدات المالية (نشر المعلومات التي تهم هذه المؤسسات، التوجيه لأصحاب المشاريع، تقديم القروض بأسعار وفائدة مخفضة....)
7. **التمويل عن طريق القطاع التكافلي والزكوي:** لقد أصبح القطاع التكافل والزكوي أحد مصادر التمويل وأكثرها تأثيرا في الحركية الاقتصادية من خلال توفير التمويل الكافي المجاني للمجموعة كبيرة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى تقديم الدعم الفني للمورد البشري من خلال تأهيل أصحاب هذه المؤسسات أو المساهمة في تحسين وتكوين الكفاءات القادرة على ضمان التسيير الكفء للمؤسسات، وذلك من خلال الاهتمام بتمويل المراكز المهنية والجامعات كوسيلة للاستثمار في العنصر البشري.[2]

المطلب الثاني: آليات صيغ وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القروض التقليدية

1. قروض تمويل دورة الاستغلال[3]:

يوجه هذا النوع من القروض إلى تمويل نشاطات الاستغلال التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة الأجل والتي لا تتعدى عادة 12 شهرا، والغرض الأساسي من هذه القروض هو المساهمة في تمويل الانفاق الجاري للمؤسسة خلال دورة الاستغلال.

---

[1] عبد الحكيم عمران، المرجع السابق، ص 14-15.

[2] المرجع نفسه، ص ص15-16.

[3] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 58-61.

1 .1. قروض تمويل الخزينة: وهي القروض الموجهة لتمويل خزينة المؤسسة وتتمثل في:

1. 1 .1. تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإجراءات عن النفقات أو المدفوعات فهي إذا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض.

1. 1 .2. المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماليا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة.

1. 1 .3. قروض الربط: هي عبارة عن قروض تمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

1 .2. قروض تمويل المخزونات[1]: هي القروض الموجهة لتمويل المخزونات على مستوى المؤسسة وتشتمل على:

1. 2 .1. قرض الموسم: القروض الموسمية هي نوع خاص من القروض البنكية، وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال.

1. 2 .2. تسبيقات على البضائع: تعتبر التسبيقات على البضائع عن قرض يقدم إلى المؤسسة لتمويل عجزها على مستوى الخزينة (وجود مخزون من البضائع لدى المؤسسة لم يسوق بعد) ويحصل البنك مقابل ذلك على البضائع كضمان، وهنا يجب على المقرض (البنك) التأكد من وجود البضاعة ومواصفاتها وقيمتها، ويتدخل طرف ثالث يتمثل في المخازن العامة توضع فيها البضائع كضمان.

1 .3. قروض تمويل الصفقات العمومية[2]: تعطي هذه التسبيقات نتيجة إبرام الصفقات العمومية بين الإدارة أو الجماعات العمومية أو مجموعة من المقاولين أو الممونين وتمويل هذه الصفقات قصد إنجاز الأعمال بإرسال التموينات أو أداء الخدمات المختلفة إن الصفقات المشار إليها تتطلب أموالا

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 60-63.

[2] نفس المرجع، ص ص 63-65.

كبيرة ولفترة طويلة، ضف إلى ذلك تأخذ الإدارة عن دفع مستحقاتها مما يجعل لجوء المقاول إلى البنك لطلب قروض تسد حاجاته أمرا ضروريا.

1. 3 .1. منح الكفالات لصالح المقاولين: تمنح هذه الكفالات من طرف البنك للمكتتبين، وذلك بضمانهم أمام السلطات العمومية (صاحبة المشروع).

1. 3 .2. منح قروض فعلية: توجد ثلاثة أنواع من القروض التي تمنحها البنوك لتمويل الصفقات العمومية، قرض التمويل المسبق، تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة والتسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة.

1. 4. قروض بالالتزام[1]: إن هذا النوع من القروض لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى العميل، بل تتمثل في الخدمات الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على الأموال من جهة أخرى، ويمكن التمييز بين ثلاث أشكال رئيسية وهي:

1. 4 .1. الضمان الاحتياطي: وهي عبارة عن التزام يمنحه البنك، يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية، إذن فهو عبارة عن تعاهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية.

1. 4 .2. الكفالة: هي عبارة عن التزام مكتوب من قبل البنك يتعهد بموجبه تسديد الديون الموجود على عاتق المدين في حالة إعساره عن الدفع ويتحدد في هذا الالتزام الكفالة ومبلغها.

1. 4 .3. القبول: وفيه يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس الزبون وله عدة أسباب:

- القبول الممنوح لضمان ملائمة الزبون الأمر الذي يعفيه من تقديم ضمانات.
- القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية.

2. قروض تمويل دورة الاستثمار[2]:

على خلاف الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل دورة الاستغلال، تحتاج هذه المؤسسات إلى الموارد المالية لتمويل دورة الاستثمار سواء في بدايات نشاطها أوفي مراحل توسعها وتطورها وتشمل على قروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل.

[1] عبد الكريم عمران، مرجع سابق، ص 77.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 74.

2 .1. قروض متوسطة الأجل: وتتراوح مدتها من سنتين إلى خمس سنوات وأحيانا سبعة وموضعها في الغالب تمويل مشتريات ومعدات أي التمويل الاستثماري لا التشغيلي والربحية المنتظمة من وراء هذا التمويل تعين وفاء القروض ويمكننا في الواقع التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل ويتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسات مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار والقروض غير القابلة للتعبئة.

2 .1 .1. القروض القابلة للتعبئة: البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه، ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال ويجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة.

2 .1 .2. القروض غير القابلة للتعبئة: في هذه الحالة البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم القروض لدى مؤسسة مالية أخرى، أو لدى البنك المركزي، وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض، وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر.

2 .2. قروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئتها لوحدها، والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات.

ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية 20 سنة وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات.[1]

3. قروض تمويل التجارة الخارجية:

يمكن للمؤسسات استعمال نوعين رئيسين من أدوات التمويل المستعملة في التجارة الخارجية وهما كالآتي:

3 .1. التحصيل المستندي: هو عبارة عن سند سحب يكون مصحوبا بالوثائق والمستندات المترتبة على عملية تبادل تجاري، مثل مستندات الشحن والفواتير وشهادات المنشأ وشهادات الوزن وأية مستندات أخرى قد تترتب عليه وقد يستلزمها استيراد أو تصدير سلعة أو خدمة معينة.[2]

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 74-75.

[2] ماهر شكري، العلميات المصرفية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004، ص 127.

3 .2. الاعتماد المستندي: يعرف الاعتماد المستندي على أنه تعهد كتابي صادر عن أحد البنوك بناء على طلب أحد عملائه المستوردين لصالح المصدر بأن يدفع قيمة البضائع المستوردة، أو أن يقبل بقيمتها وذلك عند تسلم البنك أو مراسلة مستندات شحن البضاعة إلى البلد المستورد وتنفيذ كافة شروط الاعتماد.[1]

ثانيا: الصيغ الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. الاعتماد الإيجاري:

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات ومعدات أو أية أصول مادية أخر بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على أقساط يتفقا بشأنها تسمى ثمن الإيجار.[2]

2. أهمية التمويل التأجيري:

تعود أهمية التمويل التأجيري لعدة أسباب نذكر منها:

- إقدام أكبر المؤسسات العالمية المتطورة على التعامل بهذه التقنية مع زبائنها.
- ظهور عدد كبير من المؤسسات المالية المتخصصة في مجال ممارسة هذه التقنية التمويلية.
- قيام البنوك بإدخال والتعامل بقرض الإيجار المنقول والعقاري في أنشطتها التقليدية لما له من مردود كبير ولا يستم بأخطار عالية.
- توسيع التعامل بقرض الإيجار في معظم دول العالم وإرساء قوانين وتشريعات لهذا الغرض.
- امتداد مجال التعامل بهذه التقنية التمويلية لكل مناحي الحياة المختلفة.
- زيادة نسبة تمويل الاستثمارات عن طريق التمويل التأجيري وتزايد حصته على حصة القروض البنكية في تمويل الاستثمار عالميا.
- المدونة، والسرعة والبساطة التي استم بها قرض الإيجار، وكذا التحفيزات المصاحبة له، خاصة الجبائية منه.[1]

[1] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية طرق محاسبية حديثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1991، ص 211.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 76.

3. أنواع الاعتماد التأجيري:

أ. **التأجير التشغيلي:** يستخدم هذا النوع من التأجير خاصة في حالات السلع التي تتعرض لتغيرات تكنولوجيا سريعة، ما يدفع المستأجر إلى عدم الاحتفاظ بها طيلة فترة عقد التشغيل، كما ينتشر استعماله في تأجير السلع السابق استخدامها كسيارات النقل، والحاسبات الآلية، كما يعطي للمؤسسة المستأجرة حق إعادة الأصل الإنتاجي لمالكه قبل استيفاء مدة العقد، مما يسمح لها باستخدام أحدث تكنولوجيا متاحة، وكذلك إمكانية تجريب الأصل ومن ثم تحويل العقد إلى تأجير تمويلي وفي هذا النوع من التأجير لا يوجد أي خيار للمؤسسة المستأجرة للشراء من عدمه خلال مدته القصيرة التي عادة لا تتعدى ثلاث سنوات في الأصول الثابتة.[2]

ب. **التأجير التمويلي:** يعتبر علاقة تعاقدية بمقتضاها يقوم مالك الأصل محل العقد بمنح المؤسسة المستأجرة حق الانتفاع من أصل معين خلال فترة زمنية معينة مقابل مبلغ يدفعه بشكل دوري وهذا العقد غير قابل للإلغاء عكس عقد التأجير التشغيلي والمؤسسة المستأجرة هي التي تقوم بتحديد مواصفات الأصل الذي تقوم المؤسسة المؤجرة بشرائه وتحتفظ هذه الأخيرة بحق ملكية الأصل الرأسمالي.[3]

ج. **البيع وإعادة التأجير:** هو عقد بين مؤسسة مالكة لبعض الأصول كالأراضي والتجهيزات وغيرها، تقوم ببيع أصولها إلى مؤسسة مالية كشركات التأمين أو شركات الوساطة المالية أو شركات التأجير شرط أن يقوم الطرف الشاري بإعادة تأجير الأصل إلى المؤسسة التي باعته، وبمقتضى هذا الاتفاق على قيمة الأصل بغرض استعماله في مجالات أخرى، وحسب الاتفاق لها الحق أن تنتفع بهذا الأصل خلال فترة التأجير، لذا فالمؤسسة تتخلى عن ملكية بعض أصولها عندما تقوم بدفع أقساط الإيجار دوريا للمؤسسة التي اشترته منها ثم قامت بتأجيره لها، وهذا المالك الجديد له الحق بأن يسترد الأصل عند انتهاء عقد

---

[1] عبد الله براهيمي، قرض الإيجار في الجزائر فرصة جديدة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الأغواط، الجزائر، 8-2002/01/9، ص 96.

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 423.

[3] سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 80.

الإيجار وهذه الدفعات المحصلة مع القيمة المتبقية من الأصل كافية لشراء أصل جديد وتحقيق عائد على هذا الاستثمار.[1]

المطلب الثالث: معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]

يلاحظ مما سبق مدى تدني مساهمة مختلف الجهات التمويلية في توفير التمويل لهذا القطاع يعود هذا للعديد من الأسباب والعوامل التي سنحاول استعراضها بشكل من الاختصار وهي تنحصر في المعوقات التي تواجهها البنوك التجارية في توفير التمويل، وكذلك المعوقات التي تعترض سير النشاط التمويلي للمؤسسات الاقراضية المتخصصة.

وبناء على ما تقدم يمكن اسناد امتناع وتراجع أداء البنوك التجارية المرخصة في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي:

- ارتفاع الكلفة الإدارية المرتبطة بتنفيذ هذه القروض.
- ارتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض مقارنة مع الإقراض العادي، وعادة ما تلجأ البنوك إلى الابتعاد عن أي نوع من أنواع المخاطر المصرفي، وتكتنف المشاريع الصناعية الصغيرة تحديدا والمتوسطة بصورة عامة مخاطر تكفي لابتعاد البنوك التجارية.
- تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك لتقديم القروض، وهنا يؤدي إلى تراجع حجم الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الصعوبة التي تواجه البنوك التجارية في محاولتها لتسييل موجودات هذه المشروعات نظرا لانخفاضها من جانب، والاعتبارات الاجتماعية من الجانب الآخر.
- محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد دفعهم ذلك للابتعاد عن البنوك للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم.

ولم يقبل المجتمع بهذه المحددات كمبرر لابتعاد البنوك عن القيام بدورها في هذا المجال، وخاصة أنها تتمتع بعدد من المزايا وهي:

---

[1] بولعيد بلعوج، تأجير الأصول الثابتة كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجمع الأعمال، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الأغواط، الجزائر، 8-9 أفريل 2002، ص12.

[2] ماهر حسن المحروق، و إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة و المتوسطة أهميتها و معيقاتها، مركز المنشآت الصغيرة و المتوسطة، عمان، الأردن، 2006، ص 7.

- كفاءة الإدارة وملائتها المالية وكفاءة رؤوس الأموال وشفافيتها.

معوقات تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة من قبل مؤسسات الإقراض المتخصصة:

يؤدي تدخل الدولة في أي مؤسسة اقراضية، إلى خلق فكرة لدى المقترضين بأن الدول هي التي تعمل على دعم وتقديم القروض من خلال تلك المؤسسة، فيشجع الأفراد على الحصول على هذه القروض واستخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها مسبقا عند الحصول عليها ويحاولون عدم الالتزام بالتسديد، أو عدم اعتبارها التزاما ماليا يجب القيام بتسديده في الأوقات المحددة، ولا بد هنا من التذكير بأن إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة جاء محاولة لسد جزء من الفجوة التمويلية وتوفير التمويل لكل قطاع من القطاعات بصورة متخصصة، فالمعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل هي:

- افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المشروع الصغير وينجم عن ذلك في أغلب الأحيان عن فقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.
- عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع الصغير.
- افتقار المشروع الصغير الخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.
- انخفاض القدرة على تسويق المنتجات مما ينعكس سلبيا على المشروع.

المعوقات والمشكلات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع: وتتمثل في:

- ارتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه.
- ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع، وهذه نقطة ذات أهمية خاصة لأن أصول المشروع الصغير لا توفر أصول الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد إذ ما احتاج إليه في فترة تشغيله من أجل الاستمرار في العملية الإنتاجية.
- تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشروع الصغير، وذلك عند غياب الثقة فيه مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمشروعات الصغيرة وخاصة في الدول النامية.[1]

[1] ماهر حسن المعروف، و إيهاب مقابله، المرجع السابق، ص 8.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك إلى مصادر تمويل هذه المؤسسات و آليات تمويلها ومعيقات تمويلها، ووجدنا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتميز بعدة خصائص تميزه عن باقي المؤسسات الأخرى، إضافي إلى الدور الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني بمساهمتها في توفير مناصب شغل.

ولكن أغلب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يملكون الإمكانيات لتمويل مؤسساتهم فيلجؤون إلى البنك الذي يوفر لهم مصادر تمويلية وفق آليات وأساليب وصيغ تمويلية مختلفة رغم ذلك فإن هذا النوع من المؤسسات يواجه معيقات ومشكلات تمويلية ولكنها لا تنقص من مكانها ودورها في تحقيق تنمية اقتصادية وخلق مناصب شغل والتأثير على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

دراسة حالة بنك التنمية المحلية

– وكالة برج بوعريريج –

تمهيد:

نهدف من خلال هذا الفصل إلى تبيين أثر القروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك معرفة مدى وجود آليات واستراتيجيات للبنوك نحو تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإجراءات المتبعة لتمويل هذا القطاع من المؤسسات وابراز الأثر والدور الذي تلعبه القروض الممنوحة في تحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سوف نتطرق إلى ذلك من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: ماهية بنك التنمية المحلية على المستوى الوطني ووكالة برج بوعريريج

المبحث الثاني: دراسة أثر القرض الممنوح على الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الأول: ماهية بنك التنمية المحلية على المستوى الوطني ووكالة برج بوعريريج

المطلب الأول: مفهوم بنك التنمية المحلية وهيكله التنظيمي(على المستوى الوطني)

أولا: مفهوم بنك التنمية المحلية

هو عبارة عن مؤسسة مالية عمومية تأسست بتاريخ 20 أفريل 1982 حسب المرسوم رقم 85/85 برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري ومن أهم الوظائف الأساسية التي يقوم بها:

- عمليات الرهن.
- عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية.
- كما يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية

انبثق بنك التنمية المحلية(BDL) من القرض الشعبي الجزائري وعدة شركات مساهمة أخرى

وبالتالي فهو عبارة عن شركة مساهمة

الشبكة التجارية:[1]

بفضل وكالاته وعددها 153 منها 5 وكالات مكلفة بالقرض الرهني فإن بنك التنمية المحلية يغطي مجموع ولايات البلاد.

وفي إطار سياسته الشاملة لعصرنة شبكته التجارية شرع بنك التنمية المحلية في عدة انشطة والتي يكمن هدفها الأساسي في تحسين مردودية وكالائه وإرادة تركيز مجهوداته على الوكالات الناجعة، ومن الناحية العملية فقد تزايدت نشاطات البنك باستمرار ففي سنة 2002 تجسدت نشاطات البنك فيما يلي:

> فتح وكالة رئيسية جديدة دشنها رسميا في شهر أفريل السيد الوزير المنتدب للإصلاح المالي.

– تحويل وكالات بلوزداد (الجزائر العاصمة) وغرداية ـ قسنطينة نحو مقرات أكثر ملاءمة.

> إعادة تهيئة مقرات وكالات كل من أبرار، سطاوالي، وهذا لإعطاء صورة جديدة ستمتد لتشمل كل وكالات بنك التنمية المحلية

> تنصيب مديريتين مركزيتين في الموقع الجديد ببئر مراد رايس ويتعلق الامر ب:ـ

– مديرية العلاقات الدولية

– مديرية الخزينة وأسواق رأس المال.

وتلحق وكالات الشبكة التجارية ب 16 مديرية للاستغلال وهي؛

1. الجزائر العاصمة.

[1] Rapport annuel(Alger:BDL,2002)p08

2. بومرداس.
3. البليدة.
4. تيزي وزو.
5. بجاية.
6. سور الغزلان.
7 قسنطينة
8. باتنة.
9. عنابة.
10. وهران.
11. مستغانم.
12. تلمسان.
13. بشار.
14. الشلف.
15. غرداية.
16. سطيف

وتوضع هذه المديريات الجهوية تحت تصرف مديرية شبكة الاستغلال والتي هي نفسها ملحقة بقسمة الاستغلال والتنشيط التجاري.

أما وكالات القرض الرهني وعددها خمسة (05) (الجزائر العاصمة، الجزاء حويشاد، عنابة، وهران وقسنطينة) فهي ملحقة بالمديرية المركزية

ولمواجهة المحيط المالي والمصرفي الجديد شديد التنافس والتهديدات والمتسم أيضا بالفرص شريطة حسن انتهازها واستغلالها، فإن بنك التنمية المحلية قد شرع يغرم منذ سنة 2001 في عدة تدابير للتحسين والتطوير أدراجها في مخطط عمله المؤسساتي والتأهيلي.

حيث مكنت سنة 2002 وهي سنة الحصول على الاعتماد من مجلس النقد والقرض، بنك التنمية المحلية من تعزيز مكانته كبنك عالمي والبقاء من ضمن الفاعلين الرئيسين في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسر.

إن التقدم الملحوظ المسجل في تنفيذ مخطط عمله المؤسساتي كان له الآثار التالية:[1]

- رد الاعتبار لسمعته المميزة.
- تعزيز حصصه في السوق.

- تنويع المتوجات المقترحة على زبائنه.
- مواصلة إتمام تنظيمه.
- القيام بعمليات تطهير واسعة (مالي، محاسبي، تحصيل الديون،...).
- إنجاز بعض أعمال العصرنة لاسيما على مستوى الوكالات.
- تحسن نوعية محفظته المالية الخاصة بالقرض
- ترشيد الأمن وتسيير الذمة المالية.
- الشروع في ورشات هامة للعصرنة: التكوين، الرقابة الداخلية، رقابة التسيير.

إن بنك التنمية المحلية بمختلف خدماته يهدف إلى:

- تشجيع الادخار.
- استعمال تلك الإدخارات بمنحها كقروض قصيرة ومتوسطة الأجل.
- جمع الفوائد الناجمة عن هذه القروض لتمويل الاستثمارات الطويلة الأجل.
- تشجيع المواطنين ذوي الدخل الضعيف والمتوسط في اقتناء حاجياتهم بمنحهم قروض للاستهلاك.
- المساهمة المباشرة وغير المباشرة في حل مشكلة السكن عن طريق القروض العقارية الممنوحة سواء للأفراد أو التعاونيات العقارية.
- فتح أبواب العمل وفرص التشغيل والحد من البطالة وذلك بمنح قروض متوسطة الأجل للشباب في إطار تشغيل الشباب.
- تشجيع الصادرات والواردات عن طريق منح قروض التجارة الخارجية.
- كما ينفرد بنك التنمية المحلية في تطبيق نوع خاص من القروض البنكية وهو القرض مقابل الرهن هذا الشكل مفتوح لكل الخواص بالجزائر وهو بسيط في مفهومه حيث يتم إيداع أشياء من الذهب مقابل الاستفادة مباشرة من الإقراض نقدا لمدة تتراوح بين ستة (06) أشهر وستة وثلاثون (36) شهرا كحد أقصى.

وكانت في السابق كل الأشياء ذات القيمة قابلة للرهن مثل: الزرابي، اللوحات الزيتية، الأسلحة...، أما حاليا فبقي الذهب الشيء الوحيد القابل للرهن.

وبلغت الأموال المقدمة في إطار هذا القرض سنة 1985 إلى 225 مليون دج وارتفعت إلى أكثر من 4615 مليون دج في سنة 2001 أي ما يعادل 20 مرة المبلغ الذي حقق سنة 1985.

ثانيا : الهيكل التنظيمي

الشكل رقم (01) الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

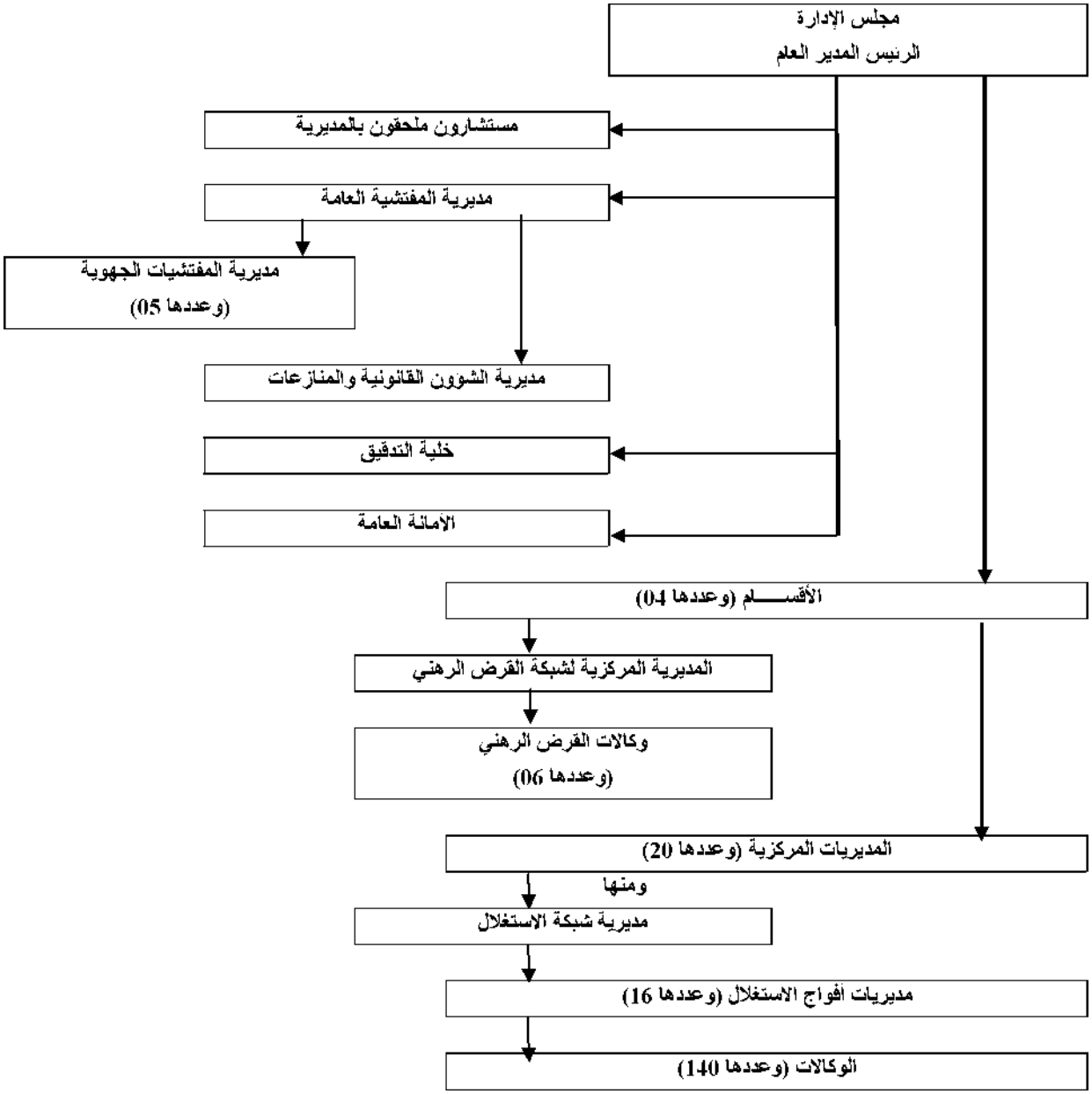

المصدر: معطيات مقدمة من البنك

المطلب الثاني: مفهوم بنك التنمية المحلية برج بوعريريج

1. تعريف بنك التنمية المحلية BDL:

بنك التنمية المحلية هو أحد البنوك العامة، برأس مال قدره 15800 مليون دينار جزائري و بنك التنمية المحلية هو أول بنك المؤسسات و المتوسطة، و صناعات الصغيرة و المتوسطة و التجارة في أوسع معانيها ثم بنك المهن الحرة و الأفراد و العائلات.

و باختبار بنك التنمية المحلية هو البنك الذي يواكب العصرنة لتوفير أضل خدمة لكم.

2. شروط الوثائق الآزمة لمنح القروض

حيث يتم منح قرض من طرف بنك التنمية المحلية يجب توفر عدد من الشروط و كذا الوثائق المهمة لتكوين الملف المقدم.

أ. الشروط اللازمة لمنح القروض:

- ✓ **أهلية الزبون:** يشترط في الزبون أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية سواء ببلوغ العميل 19 سنة فما فوق بالنسبة للشخص الطبيعي أو بالاطلاع على العقد التأسيس بالنسبة للشخص الاعتباري.
- ✓ سمعة العميل: إن السمعة الحسنة للعميل تعد محفزا على جعله موضوع ثقة، كان يكون العميل بدول سوابق عدلية أو أن تكون معاملاته مع البنك أو مع غيره تشهد على ذلك.
- ✓ القدرة المالية: إذ يجب أن يكون العميل ذات مقدرة مالية تمكنه من المشاركة في تمويل معينة.
- ✓ خدمة المجتمع: و ذلك بأن يكون المشروع متماشيا مع العادات و التقاليد المجتمع المحيطة به، بالإضافة إلى التأكد بعدم إضراره بالبيئة و كذا الأشخاص المجاورين له.
- ✓ **خدمة الاقتصاد:** يجب أن يكون المشروع الممول أثار إيجابية على الاقتصاد الوطني كزيادة العرض تحسين النوعية، توسيع رقعة السوق، زيادة المنافسة، خفض الأسعار و تقريب السلع، و الخدمات المستهلك.
- ✓ **الدراسة المالية:** تعتبر الدراسة المالية للمشروع من بين أهم الشروط الواجب توفيرها، لأن قبل طلب القرض أو رفضه يتوقف عليها و ذلك من خلال دراسة مختلف النسب و القوائم المالية المرفقة بالطب و كذا مختلف الوثائق.

ب. الوثائق الأزمة لطلب القرض

- ✓ طلب خطي من الشركة و يتم فيه تحديد القرض المطلوب قيمته ومدكته و الغرض منه و أخيرا الضمانات الممكن اقتراحها و يجب أن يتم توقيع هذا الطلب من قبل الشخص المخول للالتزام بالشركة.
- ✓ سجل تجاري أو نسخة مصادق عليها.
- ✓ نسخة طبق الأصل أو مصادق عليها للقانون الداخلي الخاص للشركة.
- ✓ عقد الملكية أو الإيجار.
- ✓ شهادة الإعفاء من الضريبة.
- ✓ دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
- ✓ شهادة إثبات الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات.
- ✓ الشهادات الضريبية لثلاثة أشهر الأخيرة.
- ✓ الحصيلة من الجدول يبين فيه ثلاثة أنشطة الأخيرة عندما يعلق الأمر بطلب القرض بهدف التمديد أو التجديد.
- ✓ تقرير الحافظة للحسابات.
- ✓ فاتورة شكلية أو عقد شراء معدات.

فتح حساب جاري:

- ✓ نسخة مصادق من الهوية.
- ✓ نسخة مصادقة من وثيقة رسمية لإثبات الإقامة.
- ✓ رقم تعريف ضريبة و الإحصاءات.

المطلب الثالث: أقسام بنك التنمية المحلية

1-. مديرية مجمع الاستغلالDGE:

وهي عبارة عن تركيبة هرم مركزي وهذا على المستوى الجهوي، وبهذا الشكل تعتبر ممثلة المديرية العامة للبنك في كل الولايات التي يقوم البنك بالاستغلال فيها وتفرض مسؤوليتها التسلسلية على مجموع الفروع التابعة لها، والتابعة أيضا للخزينة العامة لها في حدودها الجغرافية كما أن هذه المديرية موضوعة تحت المسؤولية التراتبية لمديرية شبكة الاستغلالDRE ومديرية مجمع الاستغلال مقسمة إلى قسمين:

- DGE الصنف"A".

- DGE الصنف "B".

ولتكتمل مهامها هيئت بثلاث أقسام:

- قسم القرض والنشاط التجاري.
- قسم التسيير الإداري والميزانية والأعمال القانونية.
- قسم المراقبة من الدرجة الأولى.

1-1. مهام مدريية مجمع الاستغلال:

من أبرز مهام مديرية مجمع الاستغلال نجد تنسيق ومراقبة نشاطات الفروع التابعة لها، ومتابعة الخزينة العامة في حدودها الجغرافية كما تساهم في إعداد السياسة التجارية للبنك على غرار الهيئات المركزية وتحرص على تطبيق هذه السياسة التجارية بمختلف جوانبها (قروض، موارد، تطور الشبكة، عصرنة .) كما يمكن أن نميز المهام التالية:

- **فيما يتعلق بالقرض:**

- مسؤولية مجمع الاستغلال على التطبيق الصارم لسياسة القروض التي يعمل بها البنك.
- دراسة طلبات القروض التي لها مسؤولية اتخاذ القرار حسب تنظيم البنك.
- إرسال القروض التي تفوق مسؤولياتها إلى المركزية لاتخاذ القرار فيها.
- إعداد اقتراحات تعديل أو مراجعة مسؤولية اتخاذ القرار فيها حسب تنظيم البنك.
- إرسال القروض التي تفوق مسؤوليتها إلى اللجنة المركزية لاتخاذ القرار فيها حسب تنظيم البنك.
- إعداد اقتراحات تعديل أو مراجعة مسؤولية اتخاذ قرارات منح القروض للزبائن.
- تسهر على التنفيذ الجيد للشروط المفروضة لمنح القروض.
- تسهر على توضيح القواعد المتبعة ومراقبة الضمانات وتحصيل القروض الممنوحة .**فيما يتعلق بالموارد:**

- إعداد برنامجها السنوي للموارد وبرنامجها التجاري وهذا حسب توجيهات المديرية العامة.
- متابعة ملفات الزبائن الدائمين والجدد.
- تحضير برنامج الدخول في المجالات الاقتصادية.

- **فيما يتعلق بالمراقبة:**

- المراقبة عن بعد للفروع التابعة لها بواسطة مختلف القنوات (اليومية، المحاسبة الوضعية، المحاسبة للفترة، حالة المخاطر، الميزانية...).

- ضمان المراقبة في عين المكان لكل الفروع التابعة لها حسب المخطط السنوي لزيارات المراقبة الذي تم إعداده مسبقا.

- **فيما يتعلق بالإدارة:**

- المديرية مسؤولة عن تطوير الشبكة بالتعاون مع المديرية العامة.
- المديرية مسؤولة عن الوسائل الممنوحة ووسائل الفروع التابعة لها.
- المديرية مسؤولة عن الإمكانيات البشرية.
- المسؤولية عن برنامج التوظيف والتكوين في إطار توجيهات المديرية العامة.
- إدارة ميزانيتها ومتابعة إدارة ميزانية الفروع التابعة لها.

1-2 .أقسام مديرية مجمع الاستغلال:

1-2-1. قسم القرض والنشاط التجاري:

وهو قسم يقوم بما يلي؛

- متابعة ملفات الزبائن.
- إعداد البرنامج السنوي للموارد التجارية.
- إعداد البرنامج السنوي لأشغال الفروع والمجمع ثم تنفيذه.
- ضمان كيفية استعمال القرض من طرف الفرع.
- ضمان مراقبة الالتزام بتطبيق قواعد الحذر من طرف البنوك.

وينقسم هذا القسم إلى؛

- ✓ مصلحة الدراسات والقروض.
- ✓ مصلحة الأمانة والنقود.
- ✓ مصلحة النشاط التجاري.

1. 2- 2 قسم التسيير الإداري والميزانية والأعمال القانونية:

هذا القسم يقوم بالأعمال التالية؛

- تسيير الوسائل المادية لمديرية مجمع الاستغلال.
- إدارة الموارد البشرية لمديرية مجمع الاستغلال في إطار الميزانية وذلك حسب الهيكل التنظيمي والقواعد التنظيمية
- يتحمل مسؤولية الأرشيف الإداري والمحاسبي لمديرية مجمع الاستغلال.

- يضمن الوظيفة القانونية لمديرية مجمع الاستغلال.
- يتحمل مسؤولية متابعة وظيفة الأمن.
- يتحمل مسؤولية تصحيح و تسيير عقود الضمانات.
- تمثيل مديرية مجمع الاستغلال أمام العدالة في حالة حدوث نزاعات.

ومن أجل إتمام مهامه قسم التسيير الإداري مقسم إلى ثلاث مصالح هي:

- مصلحة الإدارة والموارد.
- مصلحة القضاء والنزاعات
- مصلحة الموظفين

1-2- 3 . قسم المراقبة من الدرجة الأولى:

هذا القسم مكلف بما يلي:

- ضمان المراقبة المحاسبية لمديرية مجمع الاستغلال.
- مراقبة دورية للوكالات التابعة لها ومطابقتها بمخطط زيارات المراقبة المعد سنويا في إطار برنامج نشاط مديرية مجمع الاستغلال المطابق للقواعد المحددة للمراقبة من الدرجة الأولى.
- مراقبة دورية لكل الالتزامات مهما كانت طبيعتها.
- ضمان احترام تطبيق الإجراءات والقواعد الداخلية والخارجية لشاطات البنك.

وينقسم هذا القسم إلى ما يلي:

- مصلحة المراقبة المحاسبية
- خلية المراقبة من الدرجة الأولى.

02. الوكالة agence:

الفرع عبارة عن هيئة قاعدية للاستغلال، تهدف إلى معالجة ومتابعة مختلف العمليات البنكية، خاصة الودائع و القروض

2-1. مهام مديرية الوكالة:

- تنفيذ العمليات مع الزبائن وضمان تسجيلها دوريا في إطار القواعد المحاسبية المعروفة.
- تنشيط، تنسيق ومتابعة ومراقبة نشاطات الفرع.
- توسيع حصتها في السوق.
- إعداد ومناقشة وتنفيذ الميزانية.

• الحرص على الاستعمال العقلاني والجيد وموارد البشرية والمادية المتاحة.

يقوم بتسيير الوكالة مدير يعين من طرف الرئيس المدير العام باقتراح من مدير مجمع الاستغلال (DGE)مع الأخذ بعين الاعتبار رأي مدير شبكة الاستغلال (DRE)، مدير الموارد البشرية(DRH).

2-2 تقسيم الفرع وتنظيمه:

يتم تقسيم الوكالة إلى أربعة (04) اصناف حسب نشاطاتها؛

- الصنف الرئيسي AP.
- الصنف A
- الصنف B
- الصنف C

وتتكون الوكالة من 6 مصالح مرتبة حسب أهميتها كما يلي؛

* مصلحة الصندوق
* مصلحة المراقبة
* المصلحة الإدارية.
* المصلحة التجارية والخارجية.
* مصلحة المحفظة
* مصلحة الاستغلال والعقود.

المبحث الثاني: دراسة أثر القروض الممنوح على الأداء المالي للمؤسسة

تقديم المشروع:

تتمثل دراستنا في اكتشاف و إبراز الأثر الذي ينجم عن القرض الممنوح لمؤسسة و هل يؤثر على أدائها المالي أو لا.

و تتمثل هذه المؤسسة في شركة ذات مسؤولية محدودة و نشاطها يكمن في صناعة منتجات من الخرسانة تأسست سنة 09-10-2005 بدأت نشاطها في 04-12-2005 برأس مال قدره اربعون مليون و مئتا ألف دينار جزائري عدد الشركاء أربع شركاء، و عدد الأسهم هو 25**%** لكل واحد.

المطلب الأول: الوضعية المالية للفترة 2011-2012.

الجدول رقم (2-1) الميزانية المالية لسنة 2011:

الأصول		الخصوم	
الحساب	المبلغ	الحساب	المبلغ
أصول ثابتة	158859406	أموال دائنة	145235592
معدات و أدوات	116993075	أموال خاصة	28805392
معدات أخرى	1711331	رأس مال اجتماعي	40200000
استثمارات قيد التنفيذ	40100000	فرق إعادة التقدير	10978441
سندات المساهمة	55000	نتائج رهن التخصيص	416167
أصول متداولة	27929371	ديون طويلة الأجل	116430200
قيم الاستغلال	15332659	قروض بنكية	114000000
بضائع	15332659	قروض أخرى	2430200
قيم محققة	5531300	ديون قصيرة الأجل	41553185
دائنو المخزون	19422	أصول دائنة	10330000
زبائن	1043677	المورد	30420
تسبيقات على الحساب	4468201	ضرائب و رسوم مستحقة	127771
قيم جاهزة	7065412	تسبيقات بنكية	5630382
الخزينة	7065412	ديون أخرى للاستغلال	25434612
المجموع	186788777	المجموع	186788777

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الملحق رقم (1).

الجدول رقم (2-2) الميزانية المختصرة لسنة 2011:

الأصول		الخصوم	
الحساب	المبلغ	الحساب	المبلغ
أصول ثابتة	158859406	أموال دائنة	145235592
أصول متداولة	27929371	ديون طويلة الأجل	116430200
قيم الاستغلال	15332659	ديون قصيرة الأجل	41553185
قيم محققة	5531300		
قيم جاهزة	7065412		
المجموع	186788777	المجموع	186788777

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الملحق رقم (1).

الشكل رقم (02): الميزانية المختصرة لسنة 2011

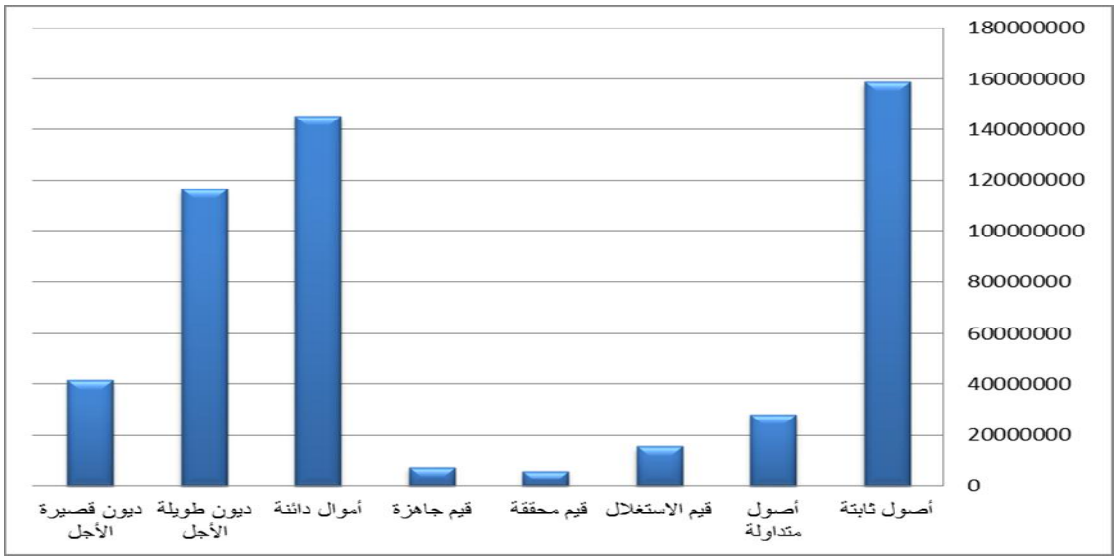

تمثيل بياني يمثل الميزانية المختصرة لسنة 2011

الجدول رقم (2–3) الميزانية المالية لسنة 2012:

الأصول		الخصوم	
الحساب	المبلغ	الحساب	المبلغ
أصول ثابتة	111209099.6	أموال دائنة	85854220.2
مباني	34156805.2	أموال خاصة	11945779.8-
أراضي	17635629	رأس مال اجتماعي	40200000
أصول ثابتة أخرى	59416665.4	فرق إعادة التقدير	3567198
		نتائج رهن التخصيص	48578581.8
أصول متداولة	43473278.5	ديون طويلة الأجل	97800000
قيم الاستغلال	33442007.4	قروض بنكية	97800000
بضائع	33442007.4		
قيم محققة	8170644.89	ديون قصيرة الأجل	68828158.3
دائنو المخزون	735519	أصول دائنة	3037000
زبائن	4454512.11	المورد	7915894.64
حقوق جارية	155279.98	ضرائب و رسوم مستحقة	357436.15
موردون آخرون	282533.8	ديون أخرى للاستغلال	57517827.5
قيم جاهزة	1860626.19		
الخزينة	1860626.19		
المجموع	154682378	المجموع	154682378

المصدر: من إعداد الطلب بناء على معطيات الملحق رقم (2)

الجدول رقم (2–4) الميزانية المختصة لسنة 2012:

الأصول		الخصوم	
الحساب	المبلغ	الحساب	المبلغ
أصول ثابتة	111209099.6	أموال دائنة	85854220.2
أصول متداولة	43473278.5	ديون طويلة الأجل	97800000
قيم الاستغلال	33442007.4	ديون قصيرة الأجل	68828158.3
قيم محققة	8170644.89		
قيم جاهزة	1860626.19		
المجموع	154682378	المجموع	154682378

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الملحق رقم (2)

الشكل رقم (03) الميزانية المختصرة لسنة 2012

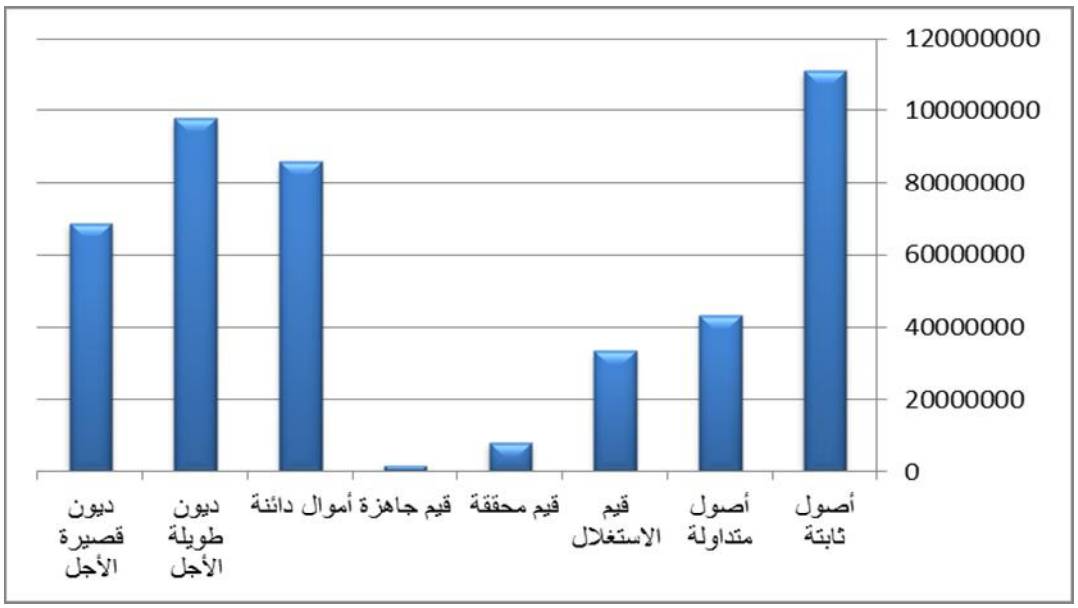

تمثيل بياني يمثل الميزانية المختصرة لسنة 2012.

دراسة و تحليل الوضعية المالية قبل القرض:

أ. التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

بالنسبة لسنة 2011:

رأس المال العامل الدائم = أموال دائمة – أصول ثابتة

رأس المال العامل الدائم = 145235592 – 158859406 = 13623814-

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة – الأصول غير الجارية

رأس المال العامل الخاص = 28805392 – 158859406 = 157054014–

رأس المال العامل الأجنبي = ديون طويلة الأجل – ديون قصيرة الأجل (خصوم جارية)

رأس المال العامل الأجنبي = 116430200 + 4155318 = 157983380

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة = 27929371

الخزينة = 7065412

بالنسبة لسنة 2012:

رأس المال العامل الدائم = 85854220.2–111209099.6 = 25354879–

رأس المال العامل الخاص = (11945779.8–) – 111209099.6 = 123154879–

رأس المال العامل الأجنبي = 97800000 + 68828158.3 = 166628158

رأس المال العامل الإجمالي = 43473278.5

الخزينة = 1860626.19

نضع النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–5) رؤوس الأموال العاملة:

رأس المال العامل	الصيغة	2011	2012	Δ
رأس المال العامل الدائم =	**أموال دائمة – أصول ثابتة**	13623814–	25354879–	0.08610707 –
رأس المال العامل الخاص =	**أموال خاصة – الأصول غير الجارية**	157054014 –	123154879–	0.2158438
رأس المال العامل الأجنبي =	**ديون طويلة الأجل – ديون قصيرة الأجل (خصوم جارية)**	157983380	166628158	0.05471954 –
رأس المال العامل الإجمالي	**الأصول المتداولة**	27929371	43473278.5	0.5565434–
الخزينة		7065412	1860626.19	0.73665709

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الملحق (1) و (2)

التعليق على الجدول:

- ✓ بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي أكبر من الصفر و موجب خلال السنتين ما يعني وجود سيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة و قدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها.
- ✓ بالنسبة لرأس المال الخاص: فهو سالب خلال السنتين و هذا يعني أن الأموال الخاصة للمؤسسة لا تغطي الأصول الثابتة.
- ✓ الخزينة أكبر من الصفر و موجبة خلال السنتين في هذه الحالة قامت المؤسسة بتخفيض جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل الخاص.

ب. **التحليل بواسطة النسب المالية:**

<u>بالنسبة لسنة 2011:</u>

نسبة الديون إلى الحقوق = مجموع الديون / الأموال الخاصة

نسبة الديون إلى الحقوق = 157983385 / 145235592 = 1.0877732

نسبة التمويل الدائم = الخصوم غير الجارية / الأصول غير الجارية

نسبة التمويل الدائم = 145235592 / 158859406 = 0.9142398

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية

نسبة التمويل الخاص = 28805392 / 158859406 = 0.18132632

<u>بالنسبة لسنة 2012:</u>

نسبة الديون إلى الحقوق = 85854220.2/166628158 = 1.94082664

نسبة التمويل الدائم = 111209099.6/85854220.2=0.77200715

نسبة التمويل الخاص = 11945779.8-/111209099.6=0.1074173-

الجدول رقم (2-6) نسب التمويل:

النسب المالية	الصيغة	2011	2012	Δ
نسبة الديون إلى الحقوق =	**مجموع الديون / الأموال الخاصة**	1.0877732	1.94082664	0.8742199-
نسبة التمويل الدائم =	**الخصوم غير الجارية / الأصول غير الجارية**	0.9142398	0.77200715	0.15557477
نسبة التمويل الخاص =	**الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية**	0.18132632	0.1074173-	1.59239773

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات حقوق الملكية

التعليق على الجدول:

نلاحظ أن نسبة تمويل الديون إلى حقوق الملكية أقل من الواحد في سنة 2011 هذا يعني أن مجموع الديون أكبر من الأموال الخاصة و هذا يدل على أن المؤسسة تعتمد بدرجة كبيرة على تمويل خارجي دون التمويل الذاتي، أما سنة 2012 فإن النسبة أكبر من الواحد أي عكس ما كان في سنة 2011 أن المؤسسة تعمد على التمويل الذاتي.

أما نسبة التمويل الدائم فهي موجبة في كلا السنتين (أكبر من الصفر) مما يعني أن المؤسسة لها القدرة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائنة.

نسبة التمويل الخاص نلاحظ و كذلك أنها موجبة في سنة 2011 أي أن المؤسسة تستطيع تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، أما في نسبة 2012 عكس ذلك تعجز عن تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة.

المطلب الثاني: تحليل الميزانيات لفترة بعد القرض (2013-2014)

الوضعية المالية للفترة 2013-2014:

الجدول رقم (2-7) الميزانية المالية لسنة 2013:

الأصول		الخصوم	
الحساب	المبلغ	الحساب	المبلغ
أصول ثابتة	148908525	أموال دائنة	129122726
مباني	17635629	أموال خاصة	54122725.5
أراضي	32790533	رأس مال اجتماعي	40200000
استثمارات أخرى	98482363.4	نتائج رهن التخصيص	13543809.5
سندات المساهمة	-	علاوات و احتياطات	378916
أصول متداولة	32304585.5	ديون طويلة الأجل	75000000
قيم الاستغلال	23778298.4	قروض بنكية	75000000
بضائع	23778298.4		
قيم محققة	6066212.14	ديون قصيرة الأجل	52090386.4
زبائن	5211602.79	أصول دائنة	6233209.98
حقوق جارية	278058.25	المورد	4478312.76
موردون آخرون	576551.1	ضرائب و رسوم مستحقة	-2936068.78
		ديون أخرى للاستغلال	38442793.8
قيم جاهزة	2460074.94		
الخزينة	2460074.94		
المجموع	181213111	المجموع	181213111

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الملحق رقم (3)

الجدول رقم (2–8) الميزانية المختصرة لسنة 2013

الأصول		الخصوم	
الحساب	المبلغ	الحساب	المبلغ
أصول ثابتة	148908525	أموال دائنة	129122726
أصول متداولة	32304585.5	ديون طويلة الأجل	75000000
قيم الاستغلال	23778298.4	ديون قصيرة الأجل	52090386.4
قيم محققة	6066212.14		
قيم جاهزة	2460074.94		
المجموع	181213111	المجموع	181213111

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الملحق رقم (3)

الشكل رقم (04) الميزانية المختصرة لسنة 2013

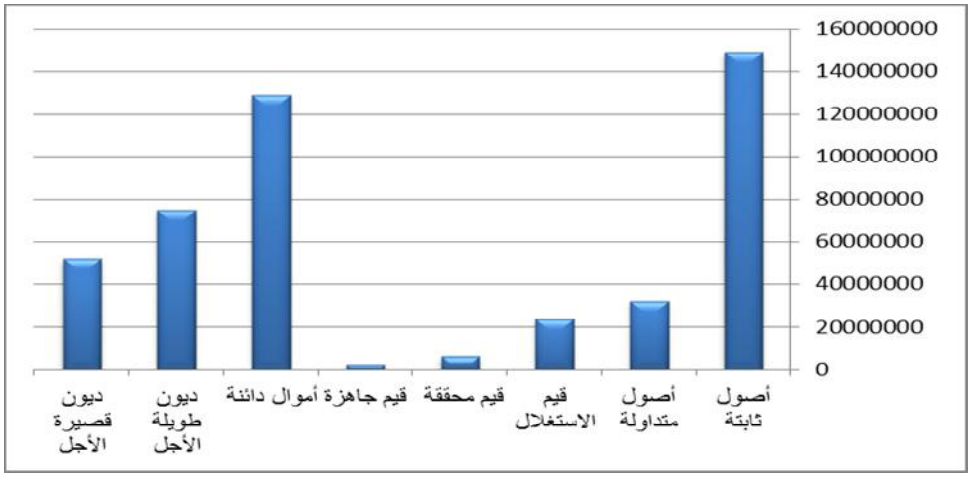

تمثيل بياني يمثل الميزانية المختصرة لسنة 2013.

الجدول رقم (2–9) الميزانية المالية لسنة 2014

الأصول		الخصوم	
الحساب	المبلغ	الحساب	المبلغ
أصول ثابتة	142457672.6	أموال دائنة	117355032
مباني	37969060.78	أموال خاصة	67755032.3
أراضي	17635629	رأس مال اجتماعي	40200000
أصول ثابتة أخرى	89852952.83	علاوات و احتياطات	1521946
		نتائج رهن التخصيص	26033086.3
أصول متداولة	36814710.4	ديون طويلة الأجل	49600000
قيم الاستغلال	22758699.3	قروض بنكية	49600000
بضائع	22758699.3		
قيم محققة	11111235.24	ديون قصيرة الأجل	61917320.9
دائنو المخزون	–	أصول دائنة	14169929
زبائن	9753709.26	المورد	10205849.9
حقوق جارية	–	ضرائب و رسوم مستحقة	2236020.92
مدينون آخرون	1357525.98	تسبيقات بنكية	–
قيم جاهزة	244775.85	ديون أخرى للاستغلال	35305521
الخزينة	2944775.85		
المجموع	179272353	المجموع	179272353

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الملحق رقم (4)

الميزانية المختصرة لسنة 2014:

الأصول		الخصوم	
الحساب	المبلغ	الحساب	المبلغ
أصول ثابتة	142457672.6	أموال دائنة	117355032
أصول متداولة	36814710.4	ديون طويلة الأجل	49600000
قيم الاستغلال	22758699.3	ديون قصيرة الأجل	61917320.9
قيم محققة	11111235.24		
قيم جاهزة	244775.85		
المجموع	179272353	المجموع	179272353

الشكل رقم (05) الميزانية المختصرة لسنة2014

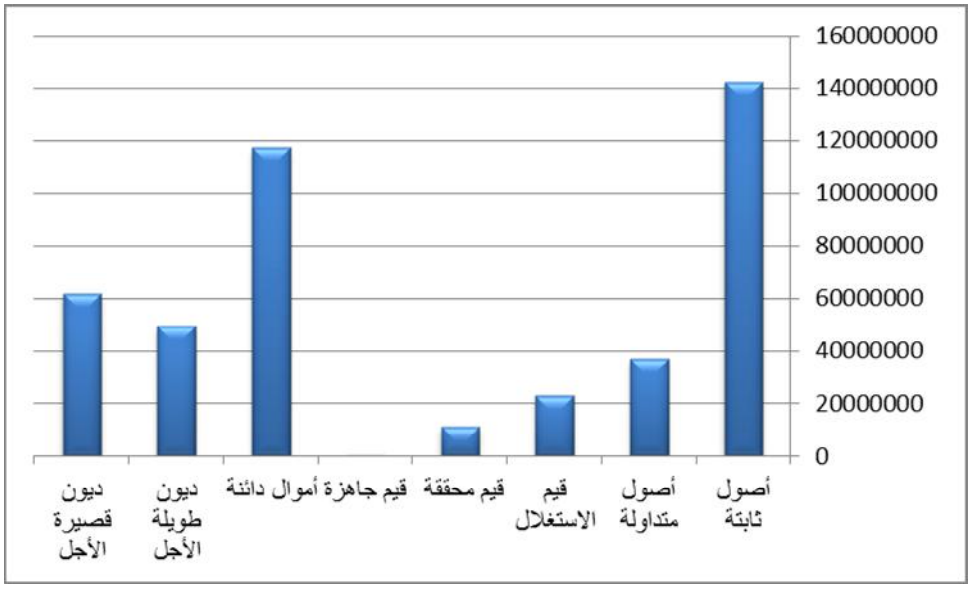

تمثيل بياني يمثل الميزانية المختصرة لسنة 2014.

دراسة و تحليل الوضعية المالية (بعد القرض)

تحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

<u>بالنسبة لسنة 2013:</u>

رأس المال العامل الدائم = أموال دائمة – أصول ثابتة

رأس المال العامل الدائم = 148908525-129122726=19785799-

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة – الأصول غير الجارية

رأس المال العامل الخاص = 148908525-54122725.5=94785800-

رأس المال العامل الأجنبي = ديون طويلة الأجل – ديون قصيرة الأجل (خصوم جارية)

رأس المال العامل الأجنبي = 75000000+52090385.4=127090385

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة = 32304585.5

الخزينة = 2460074.94

<u>بالنسبة لسنة 2014:</u>

رأس المال العامل الدائم = 117355032-142457642.6=-25102611

رأس المال العامل الخاص = 67755032.3-142457642.6=-74702610

رأس المال العامل الأجنبي = 49600000+61917320.9=111517321

رأس المال العامل الإجمالي = 36814710.4

الخزينة = 2944775.85

نلخص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-11) رؤوس الأموال العاملة

رأس المال العامل	الصيغة	2013	2014	Δ
رأس المال العامل الدائم =	أموال دائمة – أصول ثابتة	-19785799	-25102611	-0.2687186
رأس المال العامل الخاص =	أموال خاصة – الأصول غير الجارية	-94785800	-74702610	0.21187973
رأس المال العامل الأجنبي =	ديون طويلة الأجل – ديون قصيرة الأجل (خصوم جارية)	127090385	111517321	0.12253534
رأس المال العامل الإجمالي	الأصول المتداولة	32304585.5	36814710.4	-0.1396125
الخزينة		2460074.94	2944775.85	-0.1970269

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الملحق رقم (3) و (4)

التعليق على الجدول:

بالنسبة لرأس المال العامل الدائم: لدينا الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية ما نتج عنه أن رأس المال العامل الدائم أصغر من الصفر (سالب) و هذا يعني أن المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير و هذا يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي.

أما بالنسبة لرأس المال العامل الخاص فهو سالب في كلا السنتين و هذا يدب على أن الأموال الخاصة للمؤسسة لا تغطي الأصول الثابتة.

أما رأس المال العامل الأجنبي فهو موجب (أكبر من الصفر) خلال السنتين (2013-2014) وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون لتمويل احتياجاتها الخاصة في المدى القصير.

أما بالنسبة للخزينة: فهي موجبة خلال السنتين ففي هذه الحالة قامت المؤسسة بتخصيص جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل الخاص مما يجعلها أمام مشكلة أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا يستحسن عليها معالجة الوضعية عن طريق تصريف المخزون السلعي أو تقديم تسهيلات للزبائن.

التمويل بواسطة النسب المالية:

<u>بالنسبة لسنة 2013:</u>

نسبة الديون إلى الحقوق = مجموع الديون / الأموال الخاصة

نسبة الديون إلى الحقوق = 129122726/127090385=0.98426039

نسبة التمويل الدائم = الخصوم غير الجارية / الأصول غير الجارية

نسبة التمويل الدائم = 129122726/148908525=0.86712783

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية

نسبة التمويل الخاص = 54122725.5/148908525=0.36346291

<u>بالنسبة لسنة 2014:</u>

نسبة الديون إلى الحقوق = 0.95025598

نسبة التمويل الدائم = 0.82378895

نسبة التمويل الخاص =0.47561529

الجدول رقم (2-12) النتائج السابقة:

النسب المالية	الصيغة	2013	2014	Δ
نسبة الديون إلى الحقوق =	**مجموع الديون / الأموال الخاصة**	0.98426039	0.95025598	0.03454818
نسبة التمويل الدائم =	**الخصوم غير الجارية / الأصول غير الجارية**	0.86712783	0.82378895	0.04997981
نسبة التمويل الخاص =	**الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية**	0.36346291	0.47561529	-0.3085663

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الملحقين (3) و (4).

التعليق على الجدول:

نسبة الديون إلى حقوق الملكية أقل من الواحد هذا يدل على أن مجموع الديون أكبر من الأموال الخاصة أي أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي بدرجة كبيرة.

نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد (موجبة) في كلا السنتين و هذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية أصولها غير الجارية.

نسبة التمويل الخاص أكبر من الصفر هذا يعني أن المؤسسة باستطاعتها تمويل أموالها الخاصة و هذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض بإضافة بسهولة.

المطلب الثالث: تقييم عملية التمويل للفترتين (قبل و بعد القرض)

من خلال الميزانيات المالية المختصرة السابقة و مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل الدائم الذي شهد تغير في السنتين الأخيرتين (2013-2014) بمقدار 0.2687186- أما رأس المال الخاص فمقدار التغير هو 0.21187973 و رأس مال العامل الأجنبي مقدار التغير هو 0.12253534 ورأس مال العامل الأجنبي مقدار تغيره بـ 0.1396125- أما الخزينة فمقدار التغير قدر بـ 0.1970269-.

نسبة التمويل تمثلت في نسبة الديون إلى الملكية و التي قدر نسبة تغيرها خلال السنتين (2013-2014) بـ 0.03454818 أما نسبة تغير التمويل الدائم فقدر بـ 0.04997981 و نسبة تغير التمويل الخاص قدر بـ 0.3085663- تبين لنا أن هذه المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة و بالتالي يمكنها مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع و يمكنها الحصول على قروض إضافية بسهولة و أن هذه المؤسسة استفادت من القرض الممنوح لها من طرف البنك و لهذا القرض تأثير إيجابي على هذه المؤسسة بتحسين نشاطها واستمرارية عملها.

و من خلال دراستها المميزات المشروع و تحليل الميزانيات المالية المختصرة و مؤشرات التوازن المالي تبين أن هذه المؤسسة في توازن مالي جيد و شهدت تغير كبير و تحسن جيد بعد القرض حيث أن نسبة التمويل الخاص قبل القرض كانت سالبة أما بعد القرض تحسنت و أصبحت موجبة في السنتين (2013-2014) و أصبحت المؤسسة قادرة على الحصول على قروض إضافية بسهولة إجمالا و بعد تحليل النسب المالية يمكن اعتبار أن السياسة المالية للمؤسسة حسنة و بإمكان البنك تمويل هذه المؤسسة عن طريق منحها قروض لتمويل مشروعها و تغطية أعبائها.

خلاصة الفصل:

يحتل بنك التنمية المحلية مكانة رائدة ضمن الهيكل المصرفي الجزائري حيث يؤدي دورا متميزا في تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خصوصا قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

و يستخدم البنك مزيجا من الخدمات المصرفية موجهة لعدة قطاعات ما أدى إلى إقبال عدد كبير من العملاء على البنك، كما يقوم البنك بتقديم عروض الاستغلال و الاستثمار و كذا القروض العقارية، و من بين المؤسسات التي مولها هذا البنك المؤسسة محل دراستها فقد شهدت تغيرا كبيرا و تحسن في أدائها المالي و وضعيتها و ذلك راجع للقرض الذي منحه البنك لها لتمويلها.

خاتـــمة

خاتمة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد أي دولة فهي حل للمشاكل التي تواجه الاقتصاد في يومنا هنا و المتمثلة في وجود أموال عاطلة و طاقات غير موظفة تتهرب من التعاون مع الجهاز المصرفي، كما تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية و الدخل و كذلك التقليل من حدة البطالة و ذلك راجع إلى البنوك بدور كبير لتمويلها لهذه المؤسسات و ذلك بتبنيها آليات وصيغ تمويلية لتدعيم و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لكن رغم تطور وسائل التمويل إلا أنها لم تستطيع الوصول إلى إنهاء المشكلة المطروحة على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لا يمكن تحقيق ذلك إلا بتبني استراتيجية واضحة ترتكز على أهمية هذا النوع من المؤسسات لتخفيف من المشكلات الداخلية منها تطوير الارتباط و الاندماج التعاملي الداخلي على المستوى الوطني و الإقليمي بصورة تقلل من حدة التبعية و تساهم في تنامي النسيج المؤسساتي الاقتصادي.

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المعوقات في نشاطها تحد من إمكانية استمرارها و تنحصر المعوقات في ما تواجهه البنوك التجارية في توفير التمويل و كذلك المعوقات التي تعترض سير النشاط التمويلي و مشاكل اخرى بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و إن هذه العراقيل تحيط بكل المؤسسات سواء الصغيرة أو المتوسطة و حتى كبيرة الحجم إلا أنها أكثر حدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أرباحها بشكل كبير بدرجة توقف المؤسسة **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

اعتمدت البنوك التجارية العديد من الصيغ التمويلية لتوفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قد اعتمدت على القروض التقليدية منها قروض دوره الاستغلال، قروض دورة لتمويل الاستثمار و اعتمدت صيغ حديثة كآلية للتمويل **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور فعال في الاقتصاد الوطني لكونها تعتبر من أفضل وسائل الانعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكييفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و توفير مناصب شغل و جلب الثروة **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

و من خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعدد تعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و صعوبة إعطاء تعريف موحد و دقيق وذلك راجع للبيئة الاقتصادية و التي نشأ فيها المؤسسة.
- المعيقات و المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون في الغالب في مرحلة الإنشاء و التي تتمثل في المشاكل التمويلية.
- مصادر التمويل و تنوعها قللت من بعض المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- كان للقروض الممنوح للمؤسسة محل الدراسة دور كبير على أدائها المالي و تحسين نشاطها.
- تأخذ البنوك العمومية عدة اعتبارات و إجراءات في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من الجانب القانوني و أيضا من جانب الحماية و الأمن من مخاطر التمويل و الائتمان و غيرها.

الاقتراحات و التوصيات:

- معالجة المشاكل التمويلية و خاصة التي تكون في مرحلة الإنشاء.
- الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مرحلة الإنشاء من جميع الجوانب التسويقية و التمويلية و الإنتاجية.
- الاهتمام بتحسين الأداء المالي من خلال مراعاة شروط القروض المستفاد منها.
- مراعاة الاعتبارات و الإجراءات التي تسهل من حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على قروض تمول نشاطها و تساعد على استمراريتها.

آفاق الدراسة:

من خلال الدراسة هذا الموضوع يمكن تناول هذه المواضيع:

1. دور القروض في تحقيق التنمية المستدامة.
2. البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
3. مكانة البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الملاحق

BDL

بنـــك التنـمية المحـــلية
Banque De Développement Local

وثائق فتح حساب تجاري

Documents à fournir pour l'ouverture d'un compte commercial

1. Copie légalisée d'une pièce d'identité en cours de validité du gérant et cogérant,
2. Copie légalisée d'un document officiel établissant la preuve de la résidence,
3. Statut de la société,
4. Registre de commerce ou Agrément,
5. Numéro d'identification fiscale et statistique.

siège local :n° 01 rue Cherifi Mohamed CNE BBA
Tél.: SD : 035 /67 56 03
LD-Directeur (Tél. Fax) :035 67 55 92
LD-Chef de Service engagements et commercial (Tél. Fax) : 035 68 43 74
Email: massi329@yahoo.fr

وثائق طلب قرض إستثمار.

بنـــك التنـميـة المحـــلية
Banque De Développement Local

Documents à fournir pour une demande de crédit
D'Investissement « en 3 exemplaires »

1. Ouverture d'un compte ou actualisation des documents du dossier caisse ,
2. Demande explicite « Forme et montant »,
3. Bilan fiscal et TCR des trois derniers exercices pour une ancienne entité,
4. Rapport du commissaire aux comptes pour les personnes morales des deux derniers exercices pour une personne morale,
5. Attestation de dépôt des bilans délivrés par le CNRC pour une personne morale,
6. Mise à jour CNAS, CASNOS et extrait de rôle,
7. Proposition de garantie appuyée d'un acte de propriété, permis de construire et une expertise SAE ou EXAL,
8. Décision ANDI ,
9. Factures performa,
10. Etude technico économique,
11. Plan de charge et de financement ,
12. Mise à jour CNAS, CASNOS et extrait de rôle « si ETP TCE CACOBAT »,
13. Document juridique « Statuts, BOAL, publication, registre, carte fiscale, NIS, NIF ».

siège local :n° 01 rue Cherifi Mohamed CNE BBA
Tél.: SD : 035 /67 56 03
LD-Directeur (Tél. Fax) :035 67 55 92
LD-Chef de Service engagements et commercial (Tél. Fax) : 035 68 43 74
Email: massi329@yahoo.fr

وثائق طلب قرض استغلال

بنـــــك التنـمـيـة المحـــــلـيـة
Banque De Développement Local

Documents à fournir pour une demande de crédit

D'Exploitation « en 3 exemplaires »

1. Ouverture d'un compte ou actualisation des documents du dossier caisse ,
2. Demande explicite « Forme et montant »,
3. Bilan fiscal et TCR des deux derniers exercices pour une ancienne entité,
4. Rapport du commissaire aux comptes pour les personnes morales des deux derniers exercices pour une personne morale,
5. Attestation de dépôt des bilans délivrés par le CNRC pour une personne morale,
6. Bilan et TCR prévisionnel de l'exercice en cours ,
7. Situation réel au mois en cours ,
8. Proposition de garantie appuyée d'un acte de propriété, permis de construire et une expertise SAE ou EXAL,
9. Document juridique « Statuts, BOAL, publication, registre, carte fiscale, NIS, NIF »,
10. Mise à jour CNAS, CASNOS et extrait de rôle, « Si ETP TCE : Mise à jour CACOBAT »,
11. Plan de charge , Plan de financement, ODS, Fiche signalétiques du marché ou contrat,
12. Copie original du marché visé par le maitre de l'ouvrage « copie unique »

siège local :n° 01 rue Cherifi Mohamed CNE BBA
Tél.: SD : 035 /67 56 03
LD-Directeur (Tél. Fax) :035 67 55 92
LD-Chef de Service engagements et commercial (Tél. Fax) : 035 68 43 74
Email: massi329@yahoo.fr

EXERCICE ALLANT DU 01/01/2011
AU 31/12/2011

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

BILAN FISCAL 2011

— وزارة المالية —
المديرية الجهوية للضرائب لولاية برج بوعريريج
مفتشية الضرائب العقراني
035.67.29.42 هـ برج بوعريريج

IDENTIFIANT FISCAL | 0 | 0 | 5 | 3 | 4 | 0 | 1 | 0 | 9 | 8 | 3 | 7 | 4 | 1 |
ARTICLE D'IMPOSITION | 3 | 4 | 0 | 1 | 4 | 3 | 0 | 1 | 3 | 5 | 1 |
CODE ACTIVITE ..... | . | | |
FORME JURIDIQUE..... | . | | |

Designation de l' Entreprise : [redacted]
ACTIVITE : FAB.PROD.EN BETON
ADRESSE : [redacted]

A C T I F

LIBELLES des Comptes	MONTANTS Bruts	AMORTISSEMENTS Provisions	CODE	MONTANTS Nets
				(En Dinars)
-Frais préliminaires	373 812		1	10 978 441
-Fonds de commerce autres Valeurs incorporelles			2	
-Terrains			3	
-Batiments			4	
-Installations complexes			5	
-Matériel et outillage	119 970 141		6	116 993 075
-Matériel de transport			7	
-Emballages recupérables			8	
-Autres équipements de productions et d'exploitation	1 753 556		9	1 711 331
-Equipements sociaux			10	
-Investissements en cours	40 100 000		11	40 100 000
-Stocks	14 297 919		12	14 297 919
-Créances d'investissement	55 000		13	55 000
-Créances de stocks	19 422		14	19 422
-Créances sur Associés et Sociétés apparentées			15	
-Clients	1 043 677		16	1 043 677
-Autres Avances d'Exploitation	4 468 201		17	4 468 201
-Disponnibilités	7 065 412		18	7 065 412
-Compte débiteur du passif			19	
TOTAL DES COMPTES ACTIF	200 329 595	3 597 103	23	196 732 481
RESULTAT (perte exercice)			24	416 167
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF			25	197 148 649

برج بوعريريج، في 15 SEPT 2011
رئيس المجلس الشعبي البلدي

P A S S I F

	CODE	MONTANTS
		(En Dinars)
-Fonds social	30	40 200 000
-Réserves légales	31	
-Réserves Obligatoires	32	
-Autres réserves	33	
-Plus values de cession à reinvestir	34	
-Benefice à reinvestir (taux reduit)	35	
-Resultat en instance d'affectation	37	
-Provisions pour pertes et charges	38	
-Emprunts Bancaires	39	114 000 000
-Autres emprunts	40	1 395 462
-Comptes courants des associés	41	10 330 000
-Fournisseurs	42	30 420
-Impôts et Taxes d'Exploitation dus ou retenus pour Compte	43	127 771
-Avances Bancaires	44	5 630 382
-Autres Dettes d'exploitation	45	25 434 612
-Comptes Créditeurs de l'Actif	46	
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF	48	197 148 649
RESULTAT (bénéfice de l'exercice)	49	
TOTAL GENERAL DU PASSIF	50	197 148 649

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | 0|1|4|3|0|1|3|5|1|

وزارة المالية
مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مفتشية الضرائب المقراني
035.07.29.42

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

RUBRIQUES	CODE	DEBIT (En Dinars)	CODE	CREDIT (En Dinars)
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT				
-Ventes de marchandises			51	
-Marchandises vendues	52			
MARGE BRUTE (51 - 52)			53	
ACTIVITES DE PRODUCTION ET DE PRESTATION DE SERVICES				
-Production vendue			54	6 822 766
-Préstations fournies			55	
-Production de l'entreprise pour elle même			56	
-Transfert de charges de production			57	
-Fluctuation de la production Stockée	59		58	1 438 988
-Matières et fournitures consommées	60	4 109 378		
-Sous Traitance	61			
-Commissions courtage Rénumerations diverses	62	100 000		
-Prêts et transports	63			
-Loyers et charges locatives	64	190 334		
-Entretiens et reparations des biens meubles et immeubles	65	117 168		
-Frais PTT Gaz Electricité eau	66	312 535		
-Frais de réceptions	67			
-Publicité	68	144 390		
-Frais de déplacement	69	411 827		
-Autres services	70			
-VALEUR AJOUTEE. (54 à 58 - 59 à 70)	72		73	2 876 120
-Produits divers (y compris dividendes)			74	2 655 167
-Transfert de charges d'exploitations			75	
-Frais de personnel	76	843 729		
-Taxes sur l'activité professionnelle	77	95 518		
-Versement forfaitaire	78			
-Autres impôts et taxes	79	28 566		
-Frais financiers	80	1 269 394		
-Frais divers (*)	81	113 144		
-Dotations aux amortissements	82	3 597 103		
-Dotations aux provisions	83			
-RESULTAT D'EXPLOITATION(53et73.à75-76à83)	84	416 167	85	
-Produits hors exploitation			86	
-Charges hors exploitation	87			
-RESULTAT HORS EXPLOITATION..(86-87)	88		89	
-RESULTAT COMPTABLE EXERCICE 85&89- 84&88	90	416 167	91	
A DEDUIRE: Part Non imposable sur Plus value de Cession d'investissements	92			
-Report deficitaire (Exercice	93			
-Autres deductions (*)	94			
A REINTERGRER Amortissements non deductibles			95	
-Provisions non deductibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice			96	
-Autres charges non deductibles (*)			97	
-Avoir Fiscal			98	
RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE. (91.et 95 à 98 - 90 et 92 à 94)	99	416 167	100 100	

ع/رئيس المجلس الشعبي البلدي
مندوب فرع البلدي
دبيش صلاح الدين

(*) ...iller sur état annexe

الملحق (2)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

EXERCICE ALLANT DU 01/01/2009
AU 31/12/2009

BILAN FISCAL 2012

IDENTIFIANT FISCAL |0|0|0|5|3|4|0|1|0|9|8|3|7|4|1|
ARTICLE D'IMPOSITION |3|4|0|1|4|3|0|1|3|5|1|
CODE ACTIVITE ....
FORME JURIDIQUE ....

Désignation de l'Entreprise : [redacted]
ACTIVITE : FAB. PROD. EN BETON
ADRESSE : [redacted]

وزارة المالية
مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مفتشية الضرائب المقراني
برج بوعريريج هـ 035.67.29.42

ACTIF

LIBELLES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS Provisions	CODE	MONTANTS NETS
[illegible]	11 [illegible]	[illegible]		En Dinars [illegible]
[illegible] autres Valeurs incorporelles				
[illegible]	[illegible]			[illegible]
[illegible]	34 [illegible]			34 156 [illegible]
[illegible]				
[illegible]	[illegible]	15 [illegible]		[illegible]
Matériel de transport	462 [illegible]	[illegible]		441 [illegible]
[illegible]				
[illegible] de production et d'exploitation	[illegible]	[illegible]		[illegible]
[illegible]				
Investissement en cours				
Stocks	[illegible] 541 [illegible]			32 541 [illegible]
[illegible]			12	
[illegible]	735 51[illegible]		13	735 51[illegible]
[illegible] des associés et Sociétés apparentées			14	
[illegible]			15	
[illegible] d'exploitation	[illegible] 454 512		16	[illegible] 454 512
[illegible]	[illegible] 245 [illegible]		17	[illegible] 245 [illegible]
[illegible]	[illegible] 560 628		18	[illegible] 560 628
[illegible] du passif			19	
TOTAL [illegible] ACTIF	[illegible]	19 [illegible]	23	[illegible]
[illegible]			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF			25	213 [illegible]

PASSIF

LIBELLES	CODE	MONTANTS
		En Dinars
[illegible]	3[illegible]	4[illegible]
[illegible]		
[illegible]		
[illegible]		
[illegible] de cession à reéinvestir		
[illegible]		
[illegible] en instance d'affectation		
Provisions pour pertes et charges	38	[illegible]
[illegible]	39	[illegible]
[illegible]	40	[illegible]
[illegible] des associés	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible] d'exploitation [illegible]	4[illegible]	[illegible]
[illegible]	4[illegible]	[illegible]
[illegible] d'exploitation	4[illegible]	[illegible]
[illegible] de l'actif	4[illegible]	
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF	4[illegible]	[illegible]
RESULTAT (Bénéfice de l'exercice)	[illegible]	[illegible]
TOTAL GENERAL DU PASSIF	[illegible]	[illegible]

PARTIE DESTINE A L'ADMINISTRATION

[ ][4][0][1][4][0][3][15] [ ]

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

R U B R I Q U E S	CODE	D E B I T (En Dinars)	CODE	C R E D I T (En Dinars)
OPERATIONS DE REVENTE EN L'ETAT				
[illegible]			54	125 248 447
[illegible]			55	
[illegible]			56	
[illegible]			57	
[illegible]	58	1 438 089	58	11 36 080
[illegible]	60	94 889 645		
[illegible]	61			
[illegible]	62	30 000		
[illegible]	63	14 060 957		
[illegible]	64	2 127 084		
[illegible]	65	104 117		
[illegible]	66	1 226 682		
[illegible]	67			
[illegible]	68	460 099		
[illegible]	69			
[illegible]	70			
[illegible] AJOUTEZ (54 à 56 - 59 à 70).....	72		73	32 277 809
[illegible]			74	36 000
[illegible]	75	96 737		
[illegible]	76	311 585		
[illegible]	78			
[illegible]	79	373 020		
[illegible]	80	1 230 179		
[illegible]	81	314 [illegible]		
[illegible]	82	14 949 733		
[illegible]	83			
RESULTAT D'EXPLOITATION (53ec 74 à 75 - 82&83)	84		85	8 100 013
[illegible]	87	105 520	86	
RESULTAT HORS EXPLOITATION (86a 87)	88	105 520	89	
RESULTAT COMPTABLE EXERCICE 85&88- 84&88	90		91	7 994 493
[illegible]	92			
[illegible]	93	416 [illegible]		
[illegible]	94			
[illegible]			95	
[illegible]			96	
[illegible]			97	105 520
[illegible]			98	
RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE (91+et 93 - 95 et 96 à 98)	99		100	7 [illegible]

وزارة المالية
مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مفتشية الضرائب المتعراني
برج بوعريريج ☎ 035.67.20.42

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 0 0 5 3 4 0 1 0 9 8 3 7 4 1

Designation de l'entreprise : [redacted]

Activité : FAB.PRODUIT EN BETON

Adresse : [redacted]

Exercice clos le : 31/12/2013

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	17 635 629,00	-	17 635 629,00	17 635 629,00
Bâtiments	34 156 805,20	1 366 272,21	32 790 532,99	34 156 805,20
Autres immobilisations Corporelles	126 802 361,80	28 319 998,43	98 482 363,37	111 209 099,55
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	-	-	-	-
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalance	-	-	-	-
Autres participations et créances ratachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	-	-	-	-
Impôts differés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	178 594 796,00	29 686 270,64	148 908 525,36	163 001 533,75
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks et en cours	22 878 298,40	-	22 878 298,40	32 542 007,90
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	5 211 602,79	-	5 211 602,79	4 454 512,11
Autres debiteurs	576 551,10	-	576 551,10	2 825 333,80
Impôts et assimilés	-	-	-	-
Autres créances et emplois assimilés	278 058,25	-	278 058,25	155 279,98
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	2 460 074,94	-	2 460 074,94	1 860 626,19
TOTAL ACTIF COURANT	31 404 585,48	-	31 404 585,48	41 837 759,98
TOTAL GENERAL ACTIF	209 999 381,48	29 686 270,64	180 313 110,84	204 839 293,73

ADMINISTRATION

NIF 0 0 0 5 3 4 0 1 0 9 8 3 7 4 1

ation de l'entrepri [redacted]

ivité : FAB.PRODUIT EN BETON

dresse : [redacted]

Exercice du 01/01/2013 au 31/12/2013

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION		N		N-1	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
te de Marchandises		-	-	-	-
	Produits Fabriqués	-	116 735 703,92	-	125 248 447,13
luction vendue	Prestations de services	-	-	-	-
	Vente de travaux	-	-	-	-
its Annexes		-	-	-	-
is,remises,ristournes accordées		-	-	-	-
re d'affaire net des rabais remises et ristou		-	116 735 703,92	-	125 248 447,13
uction stockée ou destockée		5 565 800,00	-	-	9 928 012,00
uction immobilisée		-	-	-	-
ention d'exploitation		-	-	-	-
duction de l'exercice		-	111 169 903,92	-	135 176 459,13
ts de marchandises vendues		-	-	-	-
res premières		67 836 613,61	-	83 216 055,47	-
s approvionnements		-	-	-	-
tion des Stocks		-	-	-	-
d'études et de prestations de services		-	-	-	-
s consommations		1 845 645,06	-	2 791 873,39	-
	Sous-traitance Générale	-	-	-	-
ICES	Location	-	-	-	-
	Entretiens réparation et maintenance	676 763,20	-	104 117,34	-
	Prime d'assurance	215 702,73	-	210 436,02	-
IEURS	Personnel exterieur à l'entreprise	-	-	-	-
	Rénumerations d'intermediaires et hono	65 100,00	-	30 000,00	-
	Publicité	524 042,06	-	460 099,92	-
	Deplacements missions et réception	134 327,79	-	-	-
services		1 093 169,10	-	17 065 347,19	-
, remises, ristournes obtenus sur services e		-	-	-	-
sommations de l'exercice		72 391 363,55	-	103 877 929,33	-
eur ajoutée d'exploitation (I-II)		-	38 778 540,37	-	31 298 529,80
s de personnel		4 492 830,29	-	3 007 727,62	-
et taxes et versements assimilés		86 143,86	-	689 787,60	-
édent brut d'exploitation		-	34 199 566,22	-	27 601 014,58

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 0 0 5 3 4 0 1 0 9 8 3 7 4 1

Designation de l'entreprise : [redacted]

Activité : FAB.PRODUITS EN BETON

Adresse : [redacted]

وزارة المالية
مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مفتشية الضرائب المقرائي
035.67.29.42 هـ
برج بوعريريج

Exercice clos le 31/12/2014

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	17 635 629,00	-	17 635 629,00	17 635 629,00
Bâtiments	37 756 805,20	2 787 744,42	34 969 060,78	32 790 532,99
Autres immobilisations Corporelles	131 033 089,68	41 180 136,85	89 852 952,83	98 482 363,37
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	-	-	-	-
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalance	-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	-	-	-	-
Impôts differés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	186 425 523,88	43 967 881,27	142 457 642,61	148 908 525,36
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks et en cours	24 458 699,47	-	24 458 699,47	22 878 298,40
Créances et emplois assimilés		-		
Clients	9 753 709,26	-	9 753 709,26	5 211 602,79
Autres debiteurs	1 357 525,98	-	1 357 525,98	576 551,10
Impôts et assimilés	-	-	-	-
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	278 058,25
Disponibilités et assimilés		-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Trésorerie	2 944 775,85	-	2 944 775,85	2 460 074,94
TOTAL ACTIF COURANT	38 514 710,56	-	38 514 710,56	31 404 585,48
TOTAL GENERAL ACTIF	224 940 234,44	43 967 881,27	180 972 353,17	180 313 110,84

RIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 0 0 5 3 4 0 1 0 9 8 3 7 4 1

Désignation de l'entrepri [redacted]

Activité : FAB.PRODUITS EN BETON

Adresse : [redacted]

وزارة المالية
مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
القباضة الضرائب المقراني
035.67.29.42 برج بوعريريج

Exercice du	01/01/2014		31/12/2014

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBITS	CREDITS	DEBITS	CREDITS
Autres produits opérationnels	-	442 294,24	-	28 277,47
Autres charges opérationnelles	2 134,21	-	-	-
Dotations aux amortissements	16 592 861,37	-	16 404 259,13	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel		14 933 611,54		17 823 584,56
Produits financiers	-	-	-	-
Charges financières	3 605 250,00	-	4 859 250,00	-
VI-Résultat financier	3 605 250,00		4 859 250,00	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	3 605 250,00		4 859 250,00	-
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	2 305,49	-	258 995,26	-
VIII-Résultat extraordinaire	2 305,49		258 995,26	-
Impôts exigibles sur résultats	5 000,00	-	5 000,00	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX- RESULTAT DE L'EXERCICE		11 321 056,05		12 700 339,30

(*) à detailler sur état annexe

MPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 0 0 5 3 4 0 1 0 9 8 3 7 4 1

Designation de l'entreprise : [redacted]

Activité : FAB.PRODUITS EN BETON

Adresse [redacted]

وزارة المالية — مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج — مفتشية الضرائب للمقراني — برج بوعر — 035.67.29.42

Exercice clos le 31/12/[illegible]

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	40 200 000,00	40 200 000,00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	1 521 946,00	378 916,00
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'equivalence	-	-
Resultat Net	11 321 056,05	12 700 339,30
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	14 712 030,23	843 470,19
TOTAL I	67 755 032,28	54 122 725,49
PASSIF NON COURANT	-	-
Empruns et Dettes Financières	51 300 000,00	74 100 000,00
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	51 300 000,00	74 100 000,00
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes ratachés	10 205 849,90	4 478 312,76
Impôts	2 236 020,92	2 936 068,78
Autres dettes	35 305 521,03	38 442 793,83
Tresorerie Passives	14 169 929,04	6 233 209,98
TOTAL III	61 917 320,89	52 090 385,35
TOTAL PASSIF (I+II+III)	180 972 953,17	180 313 110,84

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

RIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 0 0 5 3 4 0 1 0 9 8 3 7 4 1

esignation de l'entrepri [redacted]

قائمة المصادر

والمراجع

المراجع باللغة العربية:

اولا: الكتب

1. الحمزاوي محمد كمال خليل ، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2000.
2. خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آليات لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2013.
3. شكري ماهر ، العلميات المصرفية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004.
4. عبد السلام عبد الغفار و آخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2001.
5. عبد العزيز سمير محمد ، التأجير التمويلي، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2000.
6. عبد الله خالد أمين ، العمليات المصرفية طرق محاسبية حديثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1991.
7. لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
8. المحروق ماهر حسن ، و إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة و المتوسطة أهميتها و معيقاتها، مركز المنشآت الصغيرة و المتوسطة، عمان، الأردن، 2006.
9. هندي منير إبراهيم ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، طبعة رابعة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر.

ثانيا: المذكرات

1. العايب ياسين ، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

2. عمران عبد الحكيم ، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006.
3. غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

ثالثا: الملتقيات و الدوريات

1. براهيمي عبد الله، قرض الإيجار في الجزائر فرصة جديدة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الأغواط، الجزائر، 8-2002/01/9.
2. بلالطة مبارك و آخرون، الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، 25-28 ماي.
3. بلعوج بولعيد ، تأجير الأصول الثابتة كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجمع الأعمال، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الأغواط، الجزائر، 8-9 أفريل 2002.
4. شعباني اسماعيل ، ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28، ماي 2003.
5. صالحي صالح ، مصادر و أساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة و المتوسطة في إطار نظام المشاركة، دورة تدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.

المراجع باللغة الأجنبية

1.Rapport annuel(Alger:BDL,2002)p08

بحمد الله

الملخص:

إن وظيفة التمويل من أهم الوظائف داخل أي مؤسسة اقتصادية مهما كان حجمها او طبيعة نشاطها ويعد قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة لأنها عنصر محدد لكفاءة متخذي القرارات المالية، ويعتبر التمويل من أهم المشكلات التي تقف أمام تطور ونموا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لأي اقتصاد فقد أصبحت تمثل القاعدة الرئيسية التي تنبثق منها المؤسسات الكبرى كما أثبتت فعاليتها في عمليات التحول من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد متطور للعديد من دول العالم.

تعد القروض البنكية من الوسائل التي تساهم في تطور وسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالبنوك التجارية تقوم بتمويل هذه المؤسسات بواسطة منحها قروضب نكية لتحسين ادائها المالي والسير الحسن لنشاطها.

للقروض أثر فعال في تحسين الأداء والسير الحسن لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تساهم هذه القروض بشكل كبير في تمويل هذا النوع من المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: التمويل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القروض البنكية.

Abstract:

The financing function is one of the most important functions within any economic institution, regardless of its size or nature. The funding decision is one of the basic decisions that must be taken care of by the institution because it is a specific element for the efficiency of financial decision makers. Financing is one of the most important problems facing the development and growth of small and medium enterprises.

Small and medium enterprises are the mainstay of any economy. They have become the main base from which large enterprises emerge and have proven effective in shifting from a backward economy to a developed one for many countries of the world.

Bank loans are a means to contribute to the development and functioning of small and medium enterprises. Commercial banks finance these institutions by granting them bank loans to improve their financial performance and the good conduct of their activities.

Loans have an effective impact on improving the performance and good conduct of small and medium enterprises. These loans also contribute significantly to the financing of this type of institution.

Keywords: finance, small and medium enterprises, bank loans.